

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٥٥

الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد محمد
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيدة شفالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

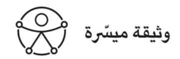
جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/841)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/841)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد خوا فال دي آلميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/841، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الثامن والأربعين للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

.بما أن لدينا عدد من المشاركين في هذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة، أرجو من المتكلمين الإدلاء بمداخلات موجزة. في هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المتكلمين بأن الرئاسة ستستخدم الضوء المتقطع على الميكروفونات لحث المتكلمين على إنهاء ملاحظاتهم.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن سروري لأن أناسا مخلصين مثل السفير رايكروفت – الذي كان حاضرا في دايتون قبل ٢٠ عاماً، يواصلون الانخراط في جهدنا المشترك للمضي بالبوسنة والهرسك من الحرب إلى السلام الدائم.

سنحتفل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقات دايتون للسلام، وهي معاهدة السلام التي أنهت أكثر الحروب وحشية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وبينما تشق حشود لا تبدو لها نهاية من المهاجرين واللاجئين طريقها عبر منطقة غرب البلقان، نتذكر المأساة الإنسانية للحرب وما للسلام من قمية لا تقدر بثمن. فالسلام الذي جلبته اتفاقات دايتون تحقق بشق الأنفس، ويجب ألا نعتبره أبدا أمرا مسلما به، بل لا بد من أن نعتز به ونعمل على توطيده.

تتيح لنا الاحتفالات بالذكرى السنوية الفرصة للتفكير في ما تم إنجازه، ولاستعراض ما ينبغي القيام به. لذلك، أود أن أُلخص ما تم إنجازه، في المقام الأول خلال السنوات الـ ١٠ الأولى بعد الحرب، عندما كانت البوسنة والهرسك نجما ساطعا في سماء بناء السلام بعد انتهاء النزاع وإعادة الإدماج. لقد تم تحقيق حرية التنقل؛ وعاد مليون لاجئ إلى منازلهم للمرة الأولى بعد هذا النزاع الوحشي؛ وتم تعزيز حكومة الولاية؛ وتحقق استقرار الاقتصاد؛ وتم إنشاء قضاء الدولة. وتم توحيد الجيوش الثلاثة ووزارات الدفاع الثلاثة، التي كانت تحارب بعضها البعض، تحت سيطرة الدولة ووزارة دفاع واحدة؛ وأنشئت دائرة استخبارات واحدة وفقا لأعلى المعايير الأوروبية؛ وأنشئت دائرة جمارك موحدة، وهي تعمل بفعالية؛ وتم إصدار عملة موحدة، كما أنشئ نظام موحد للضرائب غير المباشرة التي تقوم عليها مالية الدولة؛ وبصفة عامة، أصبحت الانتخابات الحرة والنزيهة والسلمية، هي القاعدة.

وفي عام ٢٠٠٥، ربما كانت البوسنة والهرسك أفضل مثال على ما يمكن للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا إنجازه عندما يتحد في التزامه بتحقيق جهود السلام. وقد تكون هناك حاجة إلى القيام بذلك مرة أخرى في أماكن أخرى من العالم، ومن الجدير أن نتذكر مدى نجاحنا في البوسنة والهرسك عندما كنا متحدين وملتزمين بالفعل.

ومع ذلك لم يتحرك البلد في الاتجاه الصحيح، على مدى السنوات العشر الماضية. ولم يشكل ذلك خيبة أمل بالنسبة للمجتمع الدولي فحسب، بل الأهم من ذلك بالنسبة لجميع مواطني البوسنة والهرسك. وفي الوقت الذي نستهل فيه العقد الثالث من عملية السلام، فإننا بحاجة إلى أن نرفع من مستوى توقعاتنا، وأن نرى مرة أخرى نتائج ملموسة وزخما إيجابيا. وأعتقد أنه يمكن إحراز تقدم كبير في السنوات العشر القادمة إذا وجدنا المكونين الأساسيين التاليين: الأول، الإرادة السياسية من أجل تنفيذ الإصلاحات الكبيرة للمضي بالبلد إلى الأمام، والثاني، الالتزام الثابت باحترام اتفاق السلام احتراما كاملا.

ولن يكون هذا سهلا، ولكنه ضروري للغاية لأن المشاكل التي تواجهها البوسنة والهرسك اليوم هي مشاكل عميقة الجذور ونظامية وتعكس البيروقراطية المعقدة وأوجه الضعف في الاقتصاد، وبصراحة، المصالح الذاتية لبعض الزعماء السياسيين والشركات التي تديرها الدولة في الوضع الراهن المختل. والشيء الضروري هو تنفيذ برنامج إصلاحات جدّي، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من شأنه تحسين الأداء وجذب الاستثمارات وإيجاد فرص العمل. فإذا جرى القيام بذلك، فإن المجتمع الدولي – عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجهات أخرى – يقف على أهبة الاستعداد لتقديم مساعدة سخية من أجل مساعدة البلد على تجاوز هذه الفترة الصعبة.

لقد شهدت الفترة الممتدة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7440) بعض التطورات الإيجابية المؤكّدة، كما لاحظ الأعضاء من تقريري الأخير (S/2015/841 المرفق)، فضلا عن بعض الصعوبات الخطيرة، بما في ذلك تلك التي سلط عليها الضوء التقرير الخاص الذي قدمته في ٤ أيلول/سبتمبر. أولا،أود أن أؤكد على الإيجابيات التي كانت عديدة.

لقد فتح توقيع البوسنة والهرسك على الالتزام الخطي بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، واعتماد ذلك الالتزام، الطريق أمام إبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي الذي سيبدأ نفاذه في ١ حزيران/يونيه. اعتمدت سلطات الدولة وسلطات الكيانين برامج إصلاح طموحة ومنسقة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يمثل خطوة إلى الأمام. كما شهدنا، بتوجيه ذكي من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي السفير لارس – غونر ويغمارك، بعض النتائج الأولية الملموسة لتنفيذ خطة الإصلاح، كان أبرزها اعتماد قانون العمل الجديد من جانب سلطات الاتحاد. وتم التوقيع على معاهدة الحدود مع الجبل الأسود، وهو إنجاز ذو أهمية إقليمية حقيقية. ويحدوني أمل كبير في أن يتم في نهاية المطاف توقيع معاهدات مماثلة مع البلدان المجاورة الأخرى للبوسنة والهرسك. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، شهدنا الجلسة المشتركة التي طال انتظارها في سراييفو بين حكومتي جمهورية صربيا، برئاسة رئيس الوزراء فوتشيتش، والبوسنة والهرسك، برئاسة السيد رئيس الوزراء، السيد زفيزديتش. وهذا كان أول عمل مشترك بين حكومتي صربيا والبوسنة والهرسك.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، التي تعكس التزاما حقيقيا بإعادة البلد إلى المسار الصحيح، من الصعب فهم الكيفية التي رأينا بها، في الوقت نفسه، بعض السياسيين مصممين على الطعن في اتفاق السلام وزعزعة استقرار الحالة في البلد. وفي آخر بيان أدليت به أمام مجلس الأمن، أعربت عن قلقي إزاء اعتماد الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا إعلانا هدد بإجراء استفتاء على الاستقلال في عام ٢٠١٨.

ومع أنها ليست سوى وثيقة حزبية غير ذات قيمة، فإنني قلق من تهديدها بإجراء استفتاء على الاستقلال بحلول زمن محدد. وكما أوضحنا مرارا وتكرارا، فإن اتفاق السلام لا يمنح الكيانين الحق في الانفصال، وإن أي محاولة لتغيير اتفاق السلام تتطلب موافقة جميع الأطراف الثلاثة.

ومنذ ذلك الحين، تواجهنا طعونات أكثر مباشرة ورسمية باتفاق السلام والتقدم على المدى الطويل الذي نتوق جميعا إلى رؤيته. وأنا أشير إلى القرار الذي اتخذه برلمان جمهورية صربسكا في تموز/يوليه بتنظيم استفتاء بشأن ما إذا كانت يتعين على سلطات جمهورية صربسكا احترام سلطة وقرارات المؤسسات القضائية المركزية في البلد، فضلا عن القرارات التي يتخذها الممثلون السامون من أجل تنفيذ اتفاق السلام. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قال أعضاء المجلس الأوروبي بوضوح في الاستنتاجات التي توصلوا إليها ما يلي:

”إن إجراء هذا الاستفتاء سيهدد تماسك البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية. كما أن من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لجميع مواطني البوسنة والهرسك، وإلى إحراز مزيد من التقدم في الاندماج في الاتحاد الأوروبي.“

إن قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لم يتم نشره بعد، كما أنه لم يدخل حيز النفاذ. ولا تزال هناك فرصة لتدارك هذا الانتهاك لاتفاق السلام، وأتوقع من سلطات جمهورية صربسكا التراجع عن حافة الهاوية والتخلي عن الاستفتاء.

إذن، أين تقف الآن جهود الإصلاح في البوسنة والهرسك، بعد مرور ما يزيد عن عام على آخر انتخابات؟ والوصف الأكثر عدلا هو القول أن هذه هي نهاية البداية. إن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة لأنها ستبين ما إذا كانت السلطات ملتزمة بتنفيذ برامجها الإصلاحية. ستكون بعض الإصلاحات صعبة، ولكنها ستوفر فرصا جديدة للبلد وشعبه.

والتحدي الذي يواجه البوسنة والهرسك ليس ما يتعين القيام به فحسب؛ إنما هو أيضا تحد يتمثل في الكيفية التي ستتم بها الأمور. وبعد عشرين عاما على اتفاق دايتون، ما من شك في أن البلد يعاني في كثير من الأحيان. وهذا هو السبب في أنه من المهم جدا أن نعود إلى تعزيز الإصلاحات بطريقة تقوي المصالحة وإعادة الإدماج.

البوسنة والهرسك بحاجة ماسة إلى أن تكون صفا واحدا، وأن تعمل من أجل التوصل إلى هدف مشترك. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد ببعض السياسات الإيجابية التي أعتمدتها رئاسة الدولة ومجلس الوزراء، ولقت ترحيبا حارا من الناس العاديين. وهذه هي القيادة الإيجابية التي يرنو إليها المواطنون، ونحتاج إلى رؤية المزيد منها. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على التحركات غير المسبوقة التي قام بها رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوفيتش سعيا إلى تحقيق مصالحة حقيقية إقليمية وإثنية. في الواقع، سيقوم رئيس الوزراء فوفيتش غدا بزيارة سريبرينيتسا للمرة الثانية هذا العام، وهذا تطور يستحق الترحيب.

وبعد عشرين عاما على بدء مهمتنا لتحقيق السلام الدائم في البوسنة والهرسك، لا شك أننا قطعنا شوطا طويلا. وقد أحرز تقدم كبير. ومع ذلك، نستطيع أن نستخلص بنفس القدر من اليقين أننا لم ننجز العمل بعد. إن مستقبل البوسنة والهرسك هو مع الاتحاد الأوروبي – ليس لأنني أقول بذلك، بل لأن هذا هو ما دأبت السلطات المنتخبة ديمقراطيا في البوسنة والهرسك على وضعه باستمرار بوصفه هدفها الرئيسي. وعلى عكس ما لمّح البعض إليه في آخر مرة كنت فيها هنا، فإن هذ الأمر لم يُفرض على شعب البوسنة والهرسك. إنه خيار تبنوه بأنفسهم. ورسالتي للسلطات في البوسنة والهرسك هي ما يلي – هناك عرض مخلص وصادق على الطاولة من الاتحاد الأوروبي يتيح الفرصة لتحقيق عيش كريم ومزدهر ومأمون للأجيال الحالية والمقبلة. ويجب عدم التفريط بعرض الاتحاد الأوروبي هذا.

وإلى واضعي السياسات الدولية، أود أن أسلط الضوء على ما نحن بحاجة إلى القيام به لضمان النجاح في البوسنة والهرسك. الأمر الأول هو الاستمرار في مساعدة البلد في المحافظة على الزخم الإيجابي وتسريعه، وهو الزخم الذي دأبت مبادرة وزير خارجية ألمانيا شتاينماير ووزير خارجية المملكة المتحدة هاموند – التي أصبحت الآن مبادرة الاتحاد الأوروبي – على مساعدة السلطات المحلية من أجل توليده في الأشهر الأخيرة.

ويتعين الحفاظ على ذلك الزخم. ثانيا، يجب أن نقف معا لمواجهة التحديات الحقيقية لاتفاق السلام، مثل مبادرة الاستفتاء. ولقد أصبح رسم الحدود في البوسنة والهرسك وراءنا. ومهما جهد البعض في محاولتهم، فإن استراتيجيات التقسيم والانفصال هي استراتيجيات فاشلة، وقد أُسقطت قبل عشرين عاما.

وينبغي للذكرى السنوية العشرين لاتفاق دايتون للسلام أن تذكّر المجتمع الدولي وزعماء البوسنة والهرسك بمدى الشوط الذي قطعه البلد، وبمدى المزيد الذي يمكن تحقيقه إذا أعدنا تنشيط التزامنا بالبوسنة والهرسك المسالمة والمزدهرة، لصالح جميع شعوبها، وجيرانها، وأوروبا بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الاعلامية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/847، التي تتضمن نص مشروع قرار قدّمه الاتحاد الروسي.

المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فالينتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك على عرض تقريره الرابع عشر والتقرير الثامن والأربعين للأمين العام (S/2015/841، المرفق)، الذي يغطي الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

من المثير للقلق بصورة خاصة أن هذا التقرير، على غرار التقارير التي سبقته، يشير إلى خطر التشكيك في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وهو الاتفاق التاريخي الذي أبرم عام ١٩٩٥. والواقع أن جمهورية صربسكا هددت في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ بتنظيم استفتاء انفرادي في عام ٢٠١٨ حول إمكانية الاستقلال. وهذا الاندفاع نحو الانفصال، حتى ولو كان نظريا، يقوض جديا اتفاق دايتون للسلام الذي أنهى الأحداث المأساوية التي شهدتها البوسنة والهرسك. إن السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك لا يمكن التشكيك فيها بأي حال من الأحوال، تمشيا مع الاتفاقات المذكورة آنفا.

علاوة على ذلك، نلاحظ مع الأسف أنه لم تبذل جهود كفاية لتحقيق خطة عمل ''٥+٢''– الأهداف الخمسة والشرطان المنصوص عليها لإغلاق مكتب الممثل السامي على أرض الواقع. لذلك، ليس هناك مجال للنظر في انسحاب الأمم المتحدة، أو منظمة حلف شمال الأطلسي، أو قوة حفظ السلام

بقيادة الاتحاد الأوروبي، وجميعها مرادفة لاستعادة السلام والاستقرار. والهجمات المتفرقة التي تعرّض لها مركز الشرطة في زفورنيك خلال نيسان/أبريل وأودت بعدد من الأرواح، والحوادث التي وقعت على أساس عرقي أثناء إحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتسا، كلها دلائل على أن الطريق نحو السلام والمصالحة النهائية بين الطوائف لا تزال طويلة وصعبة. لذلك، هناك حاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي.

إننا نذكّر بأن مذبحة سربرينتشا عام ١٩٩٥، التي أودت بحياة ما يزيد على ٨ ٠٠٠ شخص، توصف بالإبادة الجماعية وفقا للقانون الدولي. ونحن ندين بشدة إنكار زعيم جمهورية صربسكا لتلك الإبادة الجماعية. والبيانات التي قد تشير إلى الفظائع التي ارتكبت في سريبرينيتشا كشيء آخر غير الإبادة الجماعية تشكل إهانة لذكرى ضحايا جميع الإبادات الجماعية. والرفض المتعمد من أنصار جمهورية صربسكا للتعاون مع الممثل السامي للبوسنة والهرسك – بما في ذلك، ضمن جملة أمور، عرقلة وصوله إلى المحفوظات التي لديها – يشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من إنكار الإبادة الجماعية.

ونحن نحث جميع السلطات في البوسنة والهرسك على التعاون الكامل مع آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من أجل التعجيل بعملية تقديم المتهمين إلى المحاكم الوطنية بغية محاكمتهم. كما نحثها على التعاون الكامل مع الممثل السامي، وفقا للمادة التاسعة من الاتفاق الإطاري العام، من خلال منحه إمكانية الحصول على الوثائق المعلوماتية والرسمية التي يحتاج إليها للاضطلاع بولايته.

ومسألة اللاجئين والمشردين هي عنصر رئيسي في التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام. فبالرغم من الالتزام الواجب على السلطات بتهيئتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها على جميع المستويات لعودة اللاجئين بوئام وإعادة إدماجهم دون أي تمييز عرقي، يواجه اللاجئون صعوبات كبيرة في العودة إلى المنازل التي كانت لهم قبل الحرب.

والنقصان في ميزانية الممثل السامي للبوسنة والهرسك بنسبة ٤٤ في المائة، وموظفيه بنسبة ٥١ في المائة، يؤثر في قدرته على الاضطلاع بمهمته بنجاح. ومع ذلك، وكما أشرنا بالفعل، الظروف اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي لا تبدو قائمة. لذلك، ندعو جميع الأطراف ذات النية الحسنة إلى تقديم دعمها لأنشطة الممثل السامي.

وفي الختام، تؤكد تشاد على الحاجة إلى احترام اتفاق دايتون التاريخي وجميع أحكامه، بما في ذلك الدور الأساسي الذي يضطلع به مكتب المفوض السامي، وعملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، في سبيل ضمان الأمن ومنع العودة إلى نقطة الانطلاق.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الاعلامية. لقد حافظت البوسنة والهرسك على الاستقرار وحققت تقدما إيجابيا في التنمية الاقتصادية وسيادة القانون، الأمر الذي ترحب الصين به. إن البوسنة والهرسك بلد هام في منطقة البلقان. والحفاظ على السلام والاستقرار، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكفالة التعايش بوئام بين جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك هي أمور تشكل مصلحة مشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على اتفاق دايتون. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لتشجيع مختلف المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك على مواصلة تعزيز إنجازاتها في بناء الدولة، وتنفيذ اتفاق دايتون للسلام تنفيذا شاملا، بغية تحقيق مزيد من التقدم في بناء الدولة، والسماح لجميع المجموعات العرقية بالتمتع

بفوائد السلام. وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو في الدفع قدما بالعملية السياسية البوسنية. ونأمل أن يتصرف وفقا لولايته، ويواصل القيام بدور إيجابي في تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

إن الصين تحترم دائما سيادة البوسنة والهرسك، واستقلالها، ووحدتها، وسلامتها الإقليمية، وتعتقد أنه ينبغي لها أن تختار بشكل مستقل مسارها الانمائي وسياستها الخارجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ويدعم الخيارات التي تتخذها البوسنة والهرسك حكومة وشعبا لصالح الدولة، ويلتزم بتعزيز الوحدة الوطنية للبلد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فضلا عن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ترحب الصين باتخاذ القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، بتمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تواصل عملية قوة الاتحاد الأوروبي التعاون عن كثب مع البوسنة والهرسك والاضطلاع بدور بناء في حفظ السلام والأمن في البلد. والصين على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي لمواصلة الإسهام بشكل حقيقي في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في البلد.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثل السامي السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية، لا سيما على عرضه التقرير الثامن والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (S/2015/841، المرفق) لقد درسنا التقرير بعناية.

ونرحب بالإجماع على اتخاذ القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥) بتجديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي لمدة عام.

ويساور نيجيريا القلق إزاء التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام. فتهديد الزعماء السياسيين بالانفصال وتفكيك البلد يتعارض مع روح اتفاقات دايتون للسلام. ونحث الشخصيات العامة على الامتناع عن الخطاب المؤجج للمشاعر الذي يمكن أن يهدد السلام والأمن في البوسنة والهرسك. ونؤكد من جديد على موقفنا بأن دستور البوسنة والهرسك لا يسمح بانفصال أي كيان. ولذلك، يجب على جميع الكيانات أن تسعى لتحقيق مصالحها المشروعة في إطار البوسنة والهرسك الموحدة وغير القابلة للتجزئة حصرا.

إن قرار الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا بإجراء استفتاء بشأن صحة القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يشكل تحديا رئيسيا لنزاهة النظام القضائي في البلد، وفي الواقع لسيادة القانون. ومن الواضح أن الاستفتاء المقرر لا ينسجم مع الاتفاق الإطاري العام للسلام، ونؤيد دعوة الممثل السامي إلى تنحية قطاع العدالة جانبا.

ومن التطورات الأكثر إيجابية، فإن التوقيع على اتفاق التعاون بين البوسنة والهرسك وصربيا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر تطور هام. ونلاحظ أن الاتفاق ينصب على المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة والبحث عن الأشخاص المفقودين وحماية التراث الثقافي. ونرى أن ذلك يشير إلى التزام الطرفين بتحسين علاقاتهما الثنائية. ونحثهما على تنفيذ الاتفاق بحسن نية.

إن بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١ حزيران/يونيه واعتماد قانون العمل الاتحادي الجديد في تموز/يوليه إنجازان هامان وجديران بالثناء. ونتوقع أن يولدا تحسنا في أداء المؤسسات العامة للمضي قدما. ونحث جميع الأطراف المعنية على الاستفادة من الإطار القائم للسلام لتعزيز الاستقرار في البلد.

ونلاحظ أنه لم يتحقق سوى القليل من التقدم فيما يتعلق بالأهداف الخمسة والشرطين اللازم استيفاؤها لإغلاق مكتب الممثل السامي. ويجب على السلطات أن تبدي التزاما أكبر بعملية الإصلاح بغية تيسير تنفيذها بالكامل. كما

نحث سلطات جمهورية صربسكا على العمل من أجل الوفاء بالتزاماتها بأن توفر للممثل السامي إمكانية الحصول على المعلومات الرسمية في الوقت المناسب وإمكانية الوصول إلى المؤسسات والوثائق المطلوبة لإنجاز ولايته.

وتتشاطر نيجيريا القلق الذي أعرب عنه الممثل السامي إنزكو إزاء التحديات التي تواجه السلام والأمن في البوسنة والهرسك فيما يتصل بزيادة التوترات بين الأعراق فيما بين البشناق والكروات والصرب. ونعتقد أنه يمكن الحد من هذا الاتجاه من خلال بذل جهود دؤوبة لتعزيز المصالحة. وعلى الساسة وقادة المجتمعات المحلية دور هام يضطلعون به في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم قبل الحرب، ننوه بالجهود المبذولة حتى الآن في إعادة توطينهم وتثقيفهم. ومن الأهمية بمكان تهيئة بيئة مواتية لعودتهم المستدامةمن أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية العودة المعتمدة عام ٢٠١٢.

بعد مرور عشرين عاما على اتفاقات دايتون للسلام، لا يزال دعم المجتمع الدولي للبوسنة والهرسك بالغ الأهمية. وهذا الدعم لازم لتنفيذ اتفاق السلام وإعادة بناء المجتمع المدني وتحقيق التقدم الاقتصادي وعودة اللاجئين. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة المشاركة في بناء بلد مسالم ومستقر وموحد. ونشيد بالممثل السامي السيد إنزكو لقيادته الحكيمة، وندعم دعوته لتوفير ما يكفي من تمويل وموظفين لمكتبه.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي على إحاطته الإعلامية اليوم، الأمر الذي لا يزال يشكل وسيلة مفيدة للمجلس ليظل متابعا للتطورات في البوسنة والهرسك.

وكما ذكر الآخرون، هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لاتفاقات دايتون للسلام. اليوم من المناسب أن نحتفل بنجاحها في الحفاظ على السلام في البوسنة والهرسك على مدى العقدين الماضيين، مع الإقرار أيضا بالأعمال غير المنجزة في إطار تنفيذها.

منذ أن قدم الممثل السامي إحاطة إعلامية للمجلس (انظر S/PV.7440)، اتخذت السلطات في البوسنة والهرسك خطوة هامة باعتماد خطة الإصلاح. وكانت تلك خطوة هامة نحو الوفاء بالالتزام الذي قطعته القيادة في البوسنة بالاضطلاع بالإصلاحات اللازمة الرامية إلى دعم المؤسسات الوطنية وتعزيز سيادة القانون وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لجميع سكان البوسنة والهرسك.

مع وضع تلك الأهداف في الاعتبار، يجب أن تركز الجهود الآن على تحويل التطلعات المشتركة إلى عمل مشترك. إن اعتماد قانون العمل الاتحادي مثال على التقدم الملموس الذي ينبغي الاستفادة منه. ونتمنى للسلطات في البوسنة والهرسك التوفيق فيما تضطلع به ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك في المضي قدما في خطة الإصلاح.

وتظل المصالحة عملا قيد التنفيذ. ونلاحظ مع القلق حوادث العنف التي جرت هذا العام، بما في ذلك حوادث تنطوي على بعد عرقي. ونرحب بالخطوات التي اتخذها القادة لمعالجة التطورات داخل البوسنة والهرسك وفي إطار المنطقة. كما نؤيد وجود بعثة حفظ الاستقرار بقيادة الاتحاد الأوروبي كوسيلة للمساهمة في إيجاد بيئة أمنية مستقرة، ويسرنا أن المجلس قد تصرف بالإجماع اليوم لتمديد تلك البعثة.

وإضافة إلى وجود قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، يحتفظ مكتب الممثل السامي بالمسؤولية عن الجوانب المدنية لاتفاقات دايتون للسلام. ونشجع كذلك الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن الأهداف الخمسة والشرطين التي حددتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، والتي تظل شروطا مسبقة لإغلاق المكتب.

وعلى نحو ما فصل الممثل السامي، فإن الاستفتاءات المقترحة تتحدى سلطة القضاء في اتحاد البوسنة والهرسك وسيادة البوسنة والهرسك نفسها وسلامة أراضيها. وهذه التحركات مثيرة للشقاق واستفزازية. فهي تقوض جهود المصالحة وتصرفنا عن النهوض بخطة الإصلاح. ونأمل تنحية تلك المقترحات بينما تمضي البوسنة والهرسك إلى الأمام بروح أكبر من الوحدة والشمولية. ونعتقد أن هذا هو أفضل طريق صوب الاستقرار والسلام والرخاء.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقديمه التقرير الثامن والأربعين عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (S/2015/841، المرفق)

وقد أشار الممثل السامي إلى التقدم الملحوظ الذي أُحرِز أثناء أول ١٠ سنوات من تنفيذ الاتفاق. ولكن وفقاً للتقرير المُقدِّم اليوم، فقد تضاءل الزخم الأولي، وتبدو التحديات التي تواجه البلد هائلة حقاً.

إنَّ أنغولا تؤكد مجدداً دعمها القوي لوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وللاتفاق الإطاري العام. لكننا نشعر بقلق خاص حيال القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، بإجراء استفتاء بشأن الولاية القانونية وسلطة الممثل السامي. ومما يثير القلق أيضاً تهديد الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا بإجراء استفتاء حول الاستقلال في عام ٢٠١٨، إذا لم تتمَّ تلبية طلبات محددة للكيان، فضلاً عن التصريحات التي أدلى بها عدة مسؤولين كبار ودعوا فيها إلى الانفصال وتفكيك البوسنة والهرسك. فهذه الأعمال تقوِّض تلاحم المجتمع المتعدد الأعراق وتعرقل المصالحة الوطنية.

والقرارات والإجراءات اللاحقة التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا والبيانات الرسمية التي تدلي بها تشكِّل خرقاً للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وتهديداً لسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وفقاً لاتفاق السلام الإطاري العام.

وإننا ندعو القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى الامتناع عن استخدام الخطاب التقسيمي، وبذل جهود للمضي قدُماً في المصالحة الوطنية وتكامل جميع الطوائف العرقية.

والحوادث الأمنية، مثل ذلك الذي وقع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، يمكن أن تؤثر سلباً على الحالة السياسية العامة في البلد، وأن تصبح تحدياً خطيراً لتنفيذ اتفاق السلام. ويؤسفنا أنَّ سلطات البوسنة والهرسك لم يُحرَز سوى تقدم محدود نحو الوفاء بالنقاط المرجعية لإغلاق مكتب الممثل السامي، وتصاعد الحرب الكلامية ومنع الوصول إلى المعلومات الرسمية والتوثيق اللازمَين لتنفيذ ولاية الممثل السامي. وعلى قادة البوسنة والهرسك، ولا سيما قادة جمهورية صربسكا، التعاون الكامل مع الممثل السامي والتقيد بسلطته.

وفي ما يتعلق بالجوانب الإيجابية للحالة، نرحب ببدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى اعتماد المخطط العام للاندماج في الاتحاد الأوروبي، واعتماد خطة الإصلاح، بما في ذلك قانون العمل الاتحادي الجديد، في تموز/يوليه ٢٠١٥. ونأمل أن تضع هذه الخطوات المحددة البوسنة والهرسك على المسار نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وأن تُسهم في جعلها بلداً موحَّدا ومستقرا ومزدهرا وذا سيادة ومتعدد الأعراق ومتقدم النمو.

وتظهر التقارير بشأن مشاركة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في عمليات السلام الدولية والتزام البلد بالمشاركة في بعثات حفظ السلام في بلدان متعددة قدرته وتصميمه على الاندماج الكامل في المجتمع الدولي.

وكانت الزيارة التي قام بها قداسة البابا فرانسيس إلى البلد ذات أهمية خاصة. ونأمل أنَّ تلقى رسالته الداعية إلى تضميد

الجراح والمصالحة صدىً إيجابيا في قلوب وعقول شعوب المنطقة.

أخيراً، ننوِّه بالدور الهام الذي تؤديه العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، والمعروفة باسم ألثيا، في دعم جهود البلد والحفاظ على بيئة سليمة وآمنة. لذا، أيدنا تجديد ولاية تلك العملية لفترة إضافية تمتد ١٢ شهراً، كما هو وارد في القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥) المُتخذ اليوم.

ختاماً، نُثني على العمل الذي أنجزه مكتب الممثل السامي في دعم السلام والأمن والتنمية في البوسنة والهرسك. ونحن على ثقة بأن المستقبل سيكون أفضل، انطلاقاً من التوقُّع بأنَّ قيادة البلد ستكون قادرة على النظر إلى أبعد من انقسامات الماضي عبْر تعزيز الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمضيّ نحو مستقبل يسوده السلام والازدهار.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أرحب بالممثل السامي فالنتين إنزكو وأشكره على وجوده هنا، وأعرب عن دعم حكومة إسبانيا لعمله ولمكتبه. ونود أيضاً أن نرحب بالسفير الجديد للبوسنة والهرسك، ميلوش فوكاشينوفيتش، الذي نعرب له عن استعداد بعثة إسبانيا الكامل للتعاون في أيِّ مشاورات قد يود إجراءها بشأن جميع المسائل المتعلقة بمجلس الأمن. ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيلقيه لاحقاً وفد الاتحاد الأوروبي.

قرأنا باهتمام التقرير الفصلي (S/2015/841)، وأصغينا بعناية إلى العرض الذي قدَّمه الممثل السامي. لقد أُحرِز تقدم طوال الأشهر الستة الماضية في تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإنهاء الولاية. وتحقيق جميع الأهداف الخمسة والشرطين في أقرب وقت ممكن من شأنه أن يكون بلا شكٍّ أفضل سبيل للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام. ولكن النجاح في ذلك يقتضي دعم جميع الأطراف المعنية.

وننظر إلى اتخاذنا بالإجماع للقرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥) الذي يجدد عملية ألثيا العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، والتي ظلت ولايتها التنفيذية دون تغيير، باعتباره حدثا هاما. وأود في هذا الصدد التنويه بالدور الإيجابي الذي تؤديه البعثة في دعم سلطات البوسنة والهرسك والدور الهام جداً الذي تقوم به في مجال التدريب وبناء القدرات.

منذ أن اجتمع المجلس قبل ستة أشهر (انظر S/PV.7440)، تتسم البوسنة والهرسك ببيئة سياسية إيجابية، نظراً للتقدم المحرز على المسار نحو التكامل الأوروبي الأطلسي، والذي كان خيار المواطنين أنفسهم. وفي الحقيقة، إنَّ بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في حزيران/يونيه واعتماد قادة البوسنة والهرسك لبرنامج الإصلاح في تموز/يوليه هما خطوتان في الاتجاه الصحيح. ولكن من المهم بشكل حيوي تركيز كل جهد على ترجمة الالتزامات التي تمَّ التعهد بها إلى واقع دون إبطاء.

ويبقى القلق يساورنا حيال الخطاب التقسيمي لبعض القادة السياسيين وإزاء مبادرات معيَّنة، مثل الاستفتاء المعلَن عنه في جمهورية صربسكا بشأن انطباق السلطة القضائية لدولة البوسنة والهرسك.

إنَّ إسبانيا تدعم دون شروط وبلا تحفُّظ سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ووحدتها، فضلاً عن ضرورة احترام القادة السياسيين لسيادة القانون ومبدأ الشرعية في كل ما يضطلعون به من أعمال.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على قيادته لمكتب الممثل السامي وجهوده الحاسمة بالنيابة عن المجتمع

الدولي في البوسنة والهرسك. ونؤكد مجدداً دعمنا القوي لولايته في إطار اتفاق دايتون، باعتباره صاحب الكلمة الفصل في ما يتعلق بتفسير تنفيذ الجانب المدني من اتفاق السلام.

إنَّ الولايات المتحدة تنضم إلى أعضاء المجلس ومجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية في دعمنا المستمر لولاية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي، وتود أيضاً أن تُشيد بالعمل المتواصل الذي تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عبْر مقرِّها في سراييفو.

والولايات المتحدة تدعم دعماً كاملاً بعثة ألثيا العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي، ويسرنا أنَّ مجلس الأمن قد اتخذ اليوم القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، الذي يجدد جميع صلاحياتها دون استثناء ويستبقي جميع إجراءات المجلس السابقة المتعلقة بقوة الاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي والناتو.

إننا نعلم أنَّ كثيرين في البوسنة والهرسك يعتمدون على مؤسسات دايتون واتفاق السلام لضمان حماية حقوقهم. ووجود قوة الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مكتب الممثل السامي والناتو، يوفر تطمينات إلى أنَّ هذه الثقة تقوم على أسس متينة وتحظى بدعم المجتمع الدولي.

ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تحقق فيه البوسنة والهرسك أهدافها وتلبي الشروط التي حددها مجلس تنفيذ السلام من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ولكن ذلك اليوم لم يأت. ومرة أخرى، لم يأت ذلك اليوم وجدد مجلس الأمن اليوم التأكيد على ذلك. ونناشد قادة البوسنة والهرسك وجميع أعضاء المجتمع الدولي دعم الإجراءات والإصلاحات اللازمة بغية الوصول إلى تلك المرحلة.

وكما ذكر الممثل السامي، فإن اعتماد خطة الإصلاح في البوسنة والهرسك خطوة جيدة نحو ذلك المستقبل؛ ويجب ألا يسمح لها بالتعثر. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة مبادرة الاتحاد الأوروبي للنهوض على وجه السرعة بتلك الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة. كما نواصل دعم الاندماج الأوروبي الأطلسي، إذ أنه الركن الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة كانت مضطربة في السابق.

واحتفلنا هذا العام بمرور ٢٠ سنة منذ أن ذبح ٨ ٠٠٠ شخص تقريبا في الجبال الواقعة شرق البوسنة والهرسك. ويجب إخضاع من ارتكبوا تلك الإبادة الجماعية للمساءلة. ولا نزال نشعر بالانزعاج من البيانات الصادرة عن بعض القادة السياسيين والجماعات التي تنكر وقوع أية إبادة جماعية أصلا.

ولكن لنكن واضحين للغاية: إن الخطاب المتصاعد والانقسامي الصادر عن جمهورية صربسكا، ولا سيما عن رئيس جمهورية صربسكا دوديك، مثير للانزعاج الشديد. وهو يهدد كلا اتفاق دايتون واستقرار البوسنة والهرسك. وفي الأشهر الأخيرة، تحولت الأقوال والخطاب للأسف إلى أفعال مع إقرار الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا قانونا للاستفتاء يتحدى بشكل مباشر مكتب الممثل السامي والمؤسسات على مستوى الدولة. وعلى نحو ما حذر منه الممثل السامي مجلس الأمن في رسالته في أيلول/سبتمبر (S/2015/841، المرفق) ومرة أخرى في الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا صباح هذا اليوم، فإن الاستفتاء المقترح ربما يمثل أخطر تحد لاتفاق السلام في الأعوام الـ ٢٠ الماضية. وهو يهدد بتعطيل إنجازات المجتمع الدولي وإنجازات شعب البوسنة والهرسك منذ نهاية الحرب. فالاستفتاء خطير؛ وهو مناهض لاتفاق دايتون ويجب ألا يمضي قدما.

ونأمل أن يسود الحوار البناء، بما في ذلك من خلال حوار منظم بشأن العدالة، ولكن ينبغي ألا يساور الشك أي أحد فيما يتعلق بالتزام الولايات المتحدة وتفانيها لكلا اتفاق دايتون وبناء البوسنة والهرسك الموحدة وتنعم بالسلام.

إن البوسنة والهرسك تمر بمنعطف حرج. فبعد عشرين عاما من التوقيع على اتفاق دايتون، انتقلت البوسنة والهرسك

من الحرب إلى السلام. ولكننا جميعا نعلم أن السلام هش وتجب رعايته باستمرار من جانب جميع من يشاركون في المجال الديمقراطي.

ويوجد أمام البلد مساران، أحدهما للركود والانقسام والآخر للازدهار والمزيد من الاندماج مع أوروبا. وعلى المجتمع الدولي دعم البوسنة والهرسك إذ تسعى لإجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق مستقبل ناجح ومستقر.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا بعناية للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو. وأكدت إحاطته الإعلامية المنتظمة بشأن الذكرى السنوية العشرين لاتفاق دايتون أن شعب البوسنة والهرسك يعالج بصورة مستقلة المسائل المعقدة للغاية المدرجة في جدول أعماله الوطني ويقوم بحل هذه المسائل. وهو يقوم بذلك بشكل ناجح، لا سيما حينما لا يتم التدخل في شؤونه.

وتتمثل المهمة ذات الأولوية في هذه المرحلة في استكمال تنفيذ الخطة ٥+٢. ويجب تسوية المسائل المعلقة في ذلك الإطار من جانب البوسنيين أنفسهم من خلال الحوار الشامل للجميع وعلى أساس اتفاق جميع الشعوب التأسيسية الثلاثة. فالمهمة الحصرية للممثل السامي هي تعزيز ذلك الحوار فيما بين الأطراف المحلية والمساعدة في البحث عن أساس مشترك. ومع ذلك، لا يشمل تقرير الممثل السامي (S/2015/841، المرفق) سردا تفصيليا للأعمال التي أُنجزت في ذلك المجال. ومرة أخرى، تورد الوثيقة، وفق التسلسل الزمني، جميع الحوادث التي وقعت في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وللأسف، ذلك نهج ليس خلاقا، ولا يعكس نوعية الأعمال التي أُنجزت. وتحليل التقرير سطحي ولا يحاول النظر بصورة معمقة في المسائل المعاصرة في البوسنة والهرسك.

أولا وقبل كل شيء، هذا الأمر يتعلق بفكرة اجتماع بانيا لوكا لإجراء استفتاء لحجب الثقة عن الهيئات القضائية البوسنية المركزية، التي نوقشت بشكل فعال في هذه القاعة اليوم. وبدلا من البحث عن الأسباب الحقيقية للحالة وفهم هذه الحالة التي يذكر فيها أحد الشعوب التأسيسية بشكل مشروع أن حقوقه يداس عليها على نحو صارخ، يقتصر الممثل السامي على مجرد إبداء رأيه فيما يتعلق بانتهاكات اتفاق دايتون. وأُعدت الوثيقة بطريقة تترك المرء بانطباع مفاده أن قيادة جمهورية صربسكا باستمرار لا تفعل أي شيء سوى انتهاك اتفاق دايتون وإعاقة الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية وتأخيرها بغية الانفصال عن البوسنة والهرسك.

وللأسف، تلك الفرضية تساندها بشكل إضافي تقييمات مؤتمر نيسان/أبريل لتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، حيث تمت الموافقة على مستوى الحزب على إجراء استفتاء في عام ٢٠١٧ بشأن استقلال جمهورية صربسكا إذا استمرت انتهاكات حقوقها المشروعة. ولا توجد أية إشارة بتاتا إلى خطط الأحزاب الأخرى لتحويل البوسنة والهرسك إلى دولة موحدة أو إلى الفكرة الرائجة المتعلقة بإنشاء كيان ثالث. وبعبارات أخرى، فإن الصرب ليسوا الوحيدين الذين يعانون من مشاكل. فالشعوب التأسيسية الأخرى تعاني منها أيضا.

وفي هذه الحالة، نناشد السيد إنزكو ألا يبحث عن أشخاص يلقي عليهم باللائمة أو أشخاص مذنبين، بل أن يضطلع بأعماله على أساس تعزيز الحوار الوطني. ودلت التجربة على أنه بذلك الحوار الوطني وحده يمكن للمرء أن يعالج الشواغل الخطيرة، لا سيما في دولة معقدة مثل البوسنة والهرسك.

ونشجع جميع الأعضاء ونناشدهم أن يطلعوا بعناية شديدة على الوثائق. فقد وردت الحجج من أجل إجراء استفتاء بشكل مستفيض في رسالة موجهة من رئيس جمهورية صربسكا إلى

الأمين العام. وإذا اطلع الأعضاء على رسالة الرئيس دوديك بعناية، فإن التزام صرب البوسنة بالقانون الدولي ونصوص اتفاق دايتون واضحة بدون أي شك.

ونود أن نشير إلى أن الممثل السامي يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره. وولايته مستمدة من أحد قرارات لمجلس الأمن، الذي يلزمه بإبقاء أنشطته متماشية مع توصيات هذه الهيئة. ومن الناحية العملية، نحن مضطرون لأن نشير إلى أنه لم تنفذ أية واحدة من ملاحظاتنا الموجهة إلى الممثل السامي.

ونعتقد أن المهمة الرئيسية للممثل السامي هي المحافظة على اتخاذ نهج غير متحيز ومتوازن نحو تقييمه للحالة السياسة الداخلية في البوسنة والهرسك، والتركيز على تعزيز علاقات الثقة فيما بين شعوب البوسنة والهرسك وتشجيع المصالحة الوطنية الحقيقية. فذلك هو الأساس لتنمية دولة واحدة في البوسنة والهرسك. وإحراز تقدم في ذلك الصدد أشير إليه اليوم، في إطار الذكرى السنوية المقبلة لاتفاق دايتون.

ومرة أخرى نؤكد على عدم وجود بديل للمزيد من تخفيض ميزانية مكتب الممثل السامي كجزء من عملية الإغلاق التي اعتمدناها نحن جميعا. والحجج المطالبة باحتفاظه بالقدرة على الاضطلاع بولايته، لا سيما في ضوء ما سمعناه اليوم، لا تستند إلى أي أساس. فأعماله تعيق زيادة تنمية البوسنة والهرسك باعتبارها دولة أوروبية حديثة لا تمثل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين وجديرة الاحترام بدلا من التدخل الخارجي، وهو أقرب في طابعه إلى تحويلها إلى محمية.

وفي ذلك السياق، فإن المناقشات المتعلقة بإمكانية استخدام المكتب لأدوات حالات الطوارئ أو أدوات أخرى ضد جمهورية صربسكا غير مقبولة على الإطلاق، بل هي ضارة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية المعقدة جدا بشأن الحالة. وأؤكد له مجددا دعمنا الكامل ونشيد به على عمله بشأن هذا الموضوع.

كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

وترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥) بالإجماع. ويدل ذلك على أن أعضاء المجلس يتشاطرون نفس المبادئ الأساسية بشأن البوسنة والهرسك، التي تتسم بدعم وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، عملية ألثيا، المأذون بها بموجب ولاية تنفيذية؛ واحترام التزام قادة البوسنة والهرسك بمنظور أوروبي لبلدهم؛ وأهمية احترام الإطار الدولي المنبثق من اتفاقات دايتون - باريس؛ وضرورة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ووحدة المجلس فيما يتعلق ذلك الركن المشترك توجه رسالة سلام إلى المنطقة. وتذكرنا باتفاق المجتمع الدولي على دعم استقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ولكن أيضا باحترامه لاختيارات ذلك البلد، شريطة أن يحترم القانون الدولي والإطار المحدد بموجب اتفاق دايتون للسلام.

وكما قال آخرون قبلي اليوم، فإن عام ٢٠١٥ يتسم بالعديد من المواعيد الرمزية بالنسبة للبوسنة والهرسك، لأنه يصادف الذكرى السنوية العشرين لأحداث سريبرينيتشا، التي وصفتها بالإبادة الجماعية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية. غير أنه يصادف أيضا الذكرى السنوية لاتفاقات دايتون - باريس. وتلك الذكرى السنوية المزدوجة تذكرنا بالتزامنا المشترك. وهي تبين مدى التقدم الذي أحرز منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، في الاتجاه الصحيح، ولكنها تذكرنا أيضا بالكيفية التي يمكن بها للعوامل التي تسبب في التفرقة أن تظهر من جديد في أي وقت. وفي ذلك السياق، تعرب فرنسا يوضح عن قلقها إزاء الاستفتاء المقترح، الذي أشارت إليه سلطات

جمهورية صربسكا في الأشهر الأخيرة، والذي يرمي إلى الطعن في اختصاص الولاية القضائية للدولة المركزية. وهذا النهج يتعارض مع روح اتفاقات السلام.

وموقفنا بشأن هذه المسألة واضح: جمهورية صربسكا يجب أن تمتثل لدستور البوسنة والهرسك. ولم يتم بعد إدخال التحسينات على عمليات الولاية القضائية للدولة المركزية. والأعمال التي تم القيام بها، بالشراكة مع قيادة الحوار المنظم بقيادة الاتحاد الأوروبي بشأن العدالة، يجب أن تتناول هذه المسائل. غير أن حل قابل للتطبيق لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار بنية حسنة بين مختلف أطراف الدولة في البوسنة والهرسك وسلطات الدولة والكيانات، في امتثال للمتطلبات الدستورية ذات الصلة. ويضطلع القادة السياسيون المسؤولين بدور حاسم في ذلك الصدد. ونحن ندعو هذه الدول إلى التخلي عن المهاترات الخطابية التي عفا عليها الزمن.

وتؤيد فرنسا تأييدا تاما البوسنة والهرسك في اختيارها السيادي الاقتراب أكثر إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن في الواقع على اقتناع بأن منظور التكامل الأوروبي المنظور يمكن أن يلبي التطلعات الاقتصادية والاجتماعية للسكان. وذلك المنظور مفيد للبلد ولبقية منطقة البلقان. فإقامة علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي تعبير عن قرار البوسنيين أنفسهم، وتجسده رئاستهم التي تمثلهم. كما يتجلى في الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي مهدت الطريق أمام بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١ حزيران/يونيه وإقرار، بعد ذلك ببضعة أسابيع، برنامج الإصلاح في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة السلطات على تنفيذ تلك الإصلاحات. وعملية الاتحاد الأوروبي ألثيا ستواصل عملها من أجل تمكين قوات الأمن البوسنية من العمل بشكل مستقل ومن ثم المشاركة في توطيد مجتمع مسالم واستشرافي.

والحالة في البوسنة والهرسك، على الرغم من هشاشتها، في طريقها على ما يبدو نحو التطبيع. غير أن وجود المجتمع الدولي ما زال ضروريا في المرحلة الحالية، بالاستناد على نحو راسخ إلى إطار الاتفاقات دايتون - باريس. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المؤسسات المذكورة في اتفاق السلام، وخاصة مع الممثل السامي والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. غير أن هدفنا المشترك ينبغي أن يكون، دون المساس بالمبادئ التأسيسية لاتفاقات دايتون - باريس، هو إنشاء الوجود الدولي التام بحيث يتكيف مع الحقائق الراهنة. وبالتالي، ينبغي مواصلة التفكير في إعادة تشكيل مكتب الممثل السامي.

وبعد عشرين عاما على ما شهدته البوسنة والهرسك من فظائع الحرب، فإنها تحرز التقدم في الاتجاه الصحيح. ويجب على الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين مواصلة إظهار وقوفهم مع ذلك البلد بنفس الطريقة الإجماعية التي أبداها المجلس اليوم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية وعلى تقاريره الشاملة إلى المجلس، بما في ذلك التقرير الخاص المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر (S/2015/841).

وأنا أستمع إلى آخر ما وافانا به من معلومات مستكملة عن الحالة في البوسنة والهرسك، لا يسعني إلا أن أشعر بأنه على الرغم من الكم الهائل من العمل والمنشورات عن فظائع الحرب، فإن الدروس المستفادة من الحروب والمآسي الإنسانية قد تم تجاهلها على ما يبدو. وقبل عشرين عاما هذا الشهر، وقعت الأطراف المتصارعة في منطقة البلقان على اتفاق دايتون للسلام. وتوسط في الاتفاق وضمنه الأعضاء الرئيسيون في المجتمع الدولي، وأقره المجلس، ثم أيدته بعد ذلك مختلف قرارات مجلس الأمن. لقد أنهى اتفاق السلام حربا مدمرة، شهدت مستوى من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في

أوروبا لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، حققت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا، يجسد الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بشراكة مع المنظمات الإقليمية. وقد بذل المجتمع الدولي الكثير من الجهد في إعادة بناء البلد. وللأسف، بعد عشرين عاما، فإن التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك، فضلا عن منطقة البلقان، يبدو بعيدا عن أن يكون غير قابل لعكس مساره.

ويساور ماليزيا قلق بالغ إزاء التحديات المباشرة التي تشكلها جمهورية صربسكا على اتفاق دايتون للسلام، في انتهاكات واضحة لالتزامها الدولي. ففي نيسان/أبريل الماضي، أعلن رئيس جمهورية صربسكا أن حزبه السياسي سيدعو إلى استفتاء على الانفصال عن البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٨، إذا لم يتم الاستجابة لمطالب حزبه فيما يتعلق بإعادة توزيع الاختصاصات بين مستويات الحكومة. وفي تطور آخر مثير للقلق، في تموز/يوليه الماضي، قررت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بجراء استفتاء، في عطلة نهاية الأسبوع القادم، بهدف الطعن في سلطة مكتب الممثل السامي، وسيادة القانون والجهاز القضائي في البوسنة والهرسك. وهذا القرار يتنافى مع دستور البلد واتفاق دايتون للسلام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن رئيس جمهورية صربسكا لا يزال يدلي ببيانات غير مسؤولة تنكر الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من قرارات محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما يمكن أن نتذكر من التقارير السابقة للممثل السامي،فإن الخطاب الانفصالي والقومي من جانب سياسي جمهورية صربسكا ليس شيئا جديدا، وما برح يتزايد على مدى السنوات القليلة الماضية. بيد أن قرارات سلطات جمهورية صربسكا أخذت المسألة إلى مستوى مقلق جديد، وهي تشكل حتى الآن أخطر الانتهاكات لاتفاق دايتون للسلام وتثير شكوكا جدية بشأن مستقبل المنطقة.

ونحث بقوة سلطات جمهورية صربسكا على أن تحترم دستور البلد، ومختلف قرارات مجلس الأمن واتفاق دايتون للسلام، وندعوها إلى الكف عن إجراء الاستفتاء في يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر والتخلي عن سياساتها المسببة للشقاق وخطتها الانفصالية لتفادي الميد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وفي وقت سابق اليوم، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥) لتجديد ولاية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات التي يقودها الأوروبي لسنة أخرى. وترحب ماليزيا بتجديد الإذن للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، عملية ألثيا، وبالوحدة التي أبان عنها مرة أخرى المجلس بشأن هذه المسألة. غير أننا نأسف لحذف العديد من العناصر الرئيسية للقرارات السابقة أو التخفيف من لهجتها، في ما يتعلق بالعناصر الواردة في القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥). وعلى وجه الخصوص، ترى ماليزيا أنه من الأهم، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يعيد المجلس تأكيد التزامه باتفاق دايتون للسلام ودعمه لمكتب الممثل السامي، بالنظر إلى التطورات المثيرة للقلق في الميدان. وإننا نكرر التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لخطة ٥ +٢، كشرط لإغلاق مكتب الممثل السامي. وحتى ذلك الحين، تؤكد ماليزيا من جديد دعمها القوي لمكتب الممثل السامي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام والمكرس في مختلف قرارات المجلس. والتهجمات اللفظية والشتائم الشخصية ضد الممثل السامي وموظفي مكتبه غير مقبولة ويجب أن تتوقف على الفور.

وتحيط ماليزيا علما بالتطورات الإيجابية التي شهدتها البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نرحب بالزيادة في الصادرات والتجارة الخارجية وتوقعات النمو لعام ٢٠١٥، فضلا عن تحسن وضع البلد في تصنيفات الائتمان والأعمال التجارية. ونحن نتطلع أيضا إلى عضوية البلد المقبلة

في منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي سيعطي المزيد من الدعم للتجارة الخارجية والاستثمار.

وتؤكد ماليزيا على ضرورة أن تظل حكومة البوسنة والهرسك حازمة في برنامج الإصلاح، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة البطالة ومكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون. وبعد انهيار الائتلاف الحاكم في أيار/مايو، نأمل أن نرى عودة الاستقرار السياسي إلى اتحاد البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف الأوضاع السياسية في الكيان، فإننا نثني على سلطة الاتحاد لاعتمادها قانون العمل الجديد في إطار برنامج الإصلاح.

كما تحيط ماليزيا علما بالأولوية التي تعطيها حكومة البوسنة والهرسك للتكامل الأوروبي بوصفه حجر الزاوية في سياستها الخارجية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتقدم. وفي هذا الصدد، نرحب بحركة البلد صوب تحقيق ذلك الهدف، ولا سيما اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي الذي سيبدأ نفاذه في حزيران/يونيه.

وفي الختام، تؤكد ماليزيا من جديد التزامها باستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، تماشيا مع اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن السابقة.

ونؤكد مجددا على التزامنا الثابت بالمساهمة في سعي البلد لبناء الدولة والمصالحة والتقدم الاقتصادي. وتدعم ماليزيا منذ فترة طويلة البوسنة والهرسك فيما تبذله من جهود لإعادة الإعمار، وستواصل القيام بذلك، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتعليم، وكذلك من خلال برامج التعاون التقني والدفاعي.

ونحث جميع الشعوب على إقامة مجال مشترك لمواصلة بناء البوسنة والهرسك من أجل مستقبل أفضل. وينبغي أن يتحقق ذلك من خلال ممارسة المسؤولية الجماعية وتكثيف الجهود المبذولة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لضمان السلام والاستقرار من أجل مصلحة البلد والمنطقة في الأجل الطويل.

السيد الحمود (الأردن): أشكركم سيدي الرئيس، كما أشكر الممثل السامي السيد فالنتين إنزكو على احاطته الإعلامية، وعلى تقريره عنتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وما ورد في التقرير من مؤشرات إيجابية حول مضي البلد قدما في إنفاذ البرامج الإصلاحية، إلا أننا نبقى قلقين مما ورد في التقرير أيضا من ازدياد خطير للتحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام. ونحذر من أن هذه التحديات، إذا لم تتم معالجتها قد تهدد ما تم إنجازه في دايتون قبل ٢٠ عاما.

يعرب الأردن عن أسفه من تشكيك بعض الأحزاب في البوسنة وبعض قادة جمهورية صربسكا في بنود الاتفاق الإطاري للسلام، وإطلاقهم لدعوات غير دستورية لإجراء استفتاء للانفصال عن البلد. ويحذر الأردن من مغبة عواقب هذه التصريحات التي يمكن أن تدخل البلد في أزمة خطيرة لا يحمد عقباها. كما ندعو مطلقي هذه الدعوات إلى الالتزام بالتشريعات والقوانين الوطنية في البوسنة، والعمل على نهضة البلد وتقدمها وتعزيز الوحدة الوطنية في إطار اتفاق دايتون للسلام.

ولا بد لجميع الأطراف الدولية المؤثرة أن تتواصل مع الأطراف المعنية بالبوسنة والهرسك وأن تستخدم مساعيها الحميدة لاحتواء هذه التطورات؛حيث إن احترام الاتفاق الإطاري العام للسلام هو السبيل الوحيد للمضي قدما في البوسنة والهرسك. إن استقرار منطقة البلقان بشكل عام لن يتأتى إلا من خلال سعي جميع دول المنطقة إلى إقامة علاقات حسن جوار، وتمتين التعاون الإقليمي فيما بينها على مختلف الصعد. وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق وترسيخ السلام في المنطقة. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتحسن الملحوظ في علاقات البوسنة والهرسك مع جمهورية صربيا، والتي أدت مؤخرا إلى توقيع اتفاقيات ثنائية ضمن مجالات متعددة. كما

يرحب الأردن بالإجراءات التي اتخذها السلطات البوسنية للمضي قدما نحو تنفيذ التزاماتها ضمن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي؛ الأمرالذي يعكس رغبة البوسنيين أنفسهم للانضمام إلى الاتحاد، حيث ستنعكس هذه الإجراءات إيجابيا على معيشة ورفاه المواطنيين في البوسنة. ونحث القادة البوسنيين على الاستمرار في هذا المسار والإبقاء على الزخم الحالي في تنفيذ متطلبات الانضمام إلى الاتحاد.

نثني على ما ورد في بيان رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك خلال جلسات المناقشة العامة لافتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة، الذي أكد فيه حرص سلطات بلده على العمل على تحسين الظروف الاجتماعية وسيادة القانون في البوسنة والهرسك، والاستمرار في بناء مجتمع تسوده المساواة والتكافؤ بين جميع مواطنيه (انظر A/70/PV.22). ونأمل أن يتم البناء على هذه الرسالة الإيجابية التي وجهها للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات المبذولة في مجالات الاصلاح التي شهدها البوسنه والهرسك خلال الفترة الماضية، ونحث السلطات البوسنية على تكثيف جهودها الإصلاحية في المجالات الاقتصادية وفي مجالي سيادة القانون ومكافحة الفساد، والإسراع بتنفيذ ما تم إقراره بهذا الصدد.

وختاما، فقد صوت الأردن لصالح القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥) الذي جدد عمل قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات لمدة عام آخر. ونعبر عن دعم الاردن لجهود القوة، وللدور الذي تقوم به في دعم الجهود المحلية، والمساعدة في تحقيق أهداف اتفاق السلام، وتعزيز بناء القدرات من أجل مستقبل آمن ومزدهر للبوسنة والهرسك، وبمساعدة من مكتب الممثل السامي الذي نثني أيضا على جهوده، وعلى عمل مكتبه الذي يجب أن يستمر في ظل التحديات المتجددة في البوسنة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية وتقريره (S/2015/743). والذكرى السنوية العشرين لإنشاء الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك هي فرصة لتشجيع العمل المشترك في السعي نحو إيجاد بوسنة وهرسك موحدة تنعم بالاستقرار، حيث تتمكن كل الطوائف في البلد من العيش معا في سلام. الإدماج الوطني والمصالحة يستدعيان رؤية مشتركة للبلد. ولهذا السبب، نرحب باعتماد بخطة الإصلاح في البوسنة والهرسك لعام ٢٠١٥-٢٠١٨، التي اعتمدتها الجمعية البرلمانية في ١٧ أيلول/سبتمبر.

ونحن ندعو الزعماء مرة أخرى إلى الامتناع عن الخطاب السلبي الذي يؤدي في جميع الحالات، إلى تفاقم العنف بين الطوائف ويقوض التماسك ويعيق المصالحة الوطنية ويؤخر تقدم البلد. ويقوم المجتمع المدني بدور رئيسي في تعزيز التفاهم والحوار من أجل تمهيد الطريق لبناء السلام.

ونحن ندعم جهود البوسنة والهرسك في التغلب على ماضيها، وإننا نُقر بالتقدم الذي أحرزه مجلس الإشراف على تنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب في معالجة القضايا المعلقة. كما نشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي دعما للسلطات في اتجاه الاعتراف بضحايا العنف الجنسي وتعويضهم. ومع ذلك، ينبغي بذل الجهود من أجل مواصلة دعم عودة وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن استخراج الجثث والتعرف عليها وإعادة رفات المفقودين. وهذه شروط لا غنى عنها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

ونكرر التزام بلدنا الراسخ منذ البداية باستقرار البوسنة والهرسك، في ظل مؤسسات تعمل في خدمة شعبها.

ووجود عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك ومقر حلف شمال الأطلسي في سراييفو يبقى ضامناً للاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد. ولهذا السبب شاركنا بنشاط لأكثر من ١٠ سنوات في عملية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، وهو

أيضاً سبب تأييدنا لتجديد وجودها في البلد لمدة ١٢ شهراً إضافية. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يظل ملتزما بالتنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون لعام ١٩٩٥. ويحدونا الأمل في أن تواصل كل السلطات في البوسنة والهرسك التعاون مع مكتب الممثل السامي حتى نهاية ولايته، وفقاً لاتفاق السلام.

أخيراً، أود أن أكرر دعمنا لمكتب الممثل السامي، الذي ينبغي أن يستمر تقديم الدعم السياسي والمالي واللوجستي الضروري لتحقيق وظائفه الهامة.

السيدة مورموكيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو، مرة ثانية في مجلس الأمن، وأشكره على إحاطته الإعلامية. وأؤكد له دعمنا الكامل أيضاً.

ليتوانيا تؤيد البيان الذي سيدلَى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

تنعقد هذه الجلسة في لحظة مهمة للبوسنة والهرسك. وإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في وقت سابق من هذا العام ذكرنا جميعاً بضرورة استمرار جهود المصالحة في المنطقة. وقبل عشرين عاما، وفي مثل هذا الشهر – تشرين الثاني/نوفمبر، جلب اتفاق دايتون السلام في المنطقة التي مزقتها الحرب. وساهم المجتمع الدولي من خلال مشاركته في استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق رؤية البلد المتعدد الأعراق المزدهر التي رسمها اتفاق السلام.

والاتحاد الأوروبي، من خلال خطته الإيجابية وآفاق عضويته، قدم حافزاً للإصلاحات التي تشتد حاجة بلدان المنطقة إليها. واختيار البوسنة والهرسك للاندماج الأوروبي – الأطلسي قد تأكد في مناسبات عدة، وينبغي ألا يتشكك فيه أحد. والبوسنة والهرسك تقدمت بطلب الانضمام إلى خطة العمل المتعلقة بعضوية حلف شمال الأطلسي، وما زالت تتطلع إلى تلك العضوية. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المشار إليه في تقرير الممثل السامي (S/2015/841، المرفق) بشأن تسجيل ممتلكات الدفاع ونتطلع إلى استكمال الخطوات المتبقية التي تمكن من تفعيل خطة العمل تلك بالنسبة للبوسنة والهرسك.

وقد اتخذت خطوات هامة صوب نحو تحقيق المنظور الأوروبي لذلك البلد. وسلطاته كررت التزامها بالاندماج الأوروبي باعتباره هدفاً استراتيجياً. واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ. وبرنامج الإصلاح الشامل، المعتمد على مستوى الدولة والكيان في تموز/يوليه، يوفر إطاراً لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً.

لقد حانت لحظة حاسمة لكل سلطات البوسنة والهرسك لكي ترقى إلى مستوى مسؤوليتها إزاء مواطني الدولة والشروع في تنفيذ ذلك البرنامج الشامل، بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون والقدرات الإدارية حتى يترجم ذلك البرنامج إلى منافع حقيقية ووظائف وفرص للأمة. ووجود آلية سليمة الأداء لتنسيق المسائل ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي أمر يكتسي أهمية حيوية.

وفي هذه المرحلة، حيث تشتد الحاجة إلى تضافر الجهود للمضي قدماً في برنامج الإصلاح، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الخطاب الباعث على الفرقة الذي يهدد مسار البلد في المستقبل. ويقلقنا كذلك اعتزام سلطات جمهورية صربسكا إجراء استفتاء على مستوى الكيان بشأن السلطة القضائية على مستوى الدولة. ويثير القلق بشكل خاص أن ذلك الخطاب الانقسامي يستخدم لتحقيق أهداف سياسية تتعارض مع نص وروح اتفاق السلام وتهدد سيادة البلد ووحدته، كما يشير التقرير الخاص للممثل السامي. ومن شأن ذلك أن يلحق ضرراً بالغاً بجهود البلد لتحسين حياة مواطنيه وبتقدمه على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وآفاق عضوية الاتحاد

الأوروبي قدمت للبوسنة والهرسك كبلد موحد. ونكرر التزامنا بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة وموحدة – دولة ذات مستقبل أوروبي.

ونعتقد أن أوجه القصور في النظام القضائي للبوسنة والهرسك ينبغي معالجتها من خلال حوار بناء. والاتحاد الأوروبي قد انخرط في هذا الصدد من خلال الحوار المنهجي بشأن مسألة العدالة. وندعو كل السلطات في البوسنة والهرسك للتعاون مع مكتب الممثل السامي بهدف استيفاء الشروط المتبقية الضرورية لإغلاق المكتب. كما ندعو كل السلطات في البوسنة والهرسك للتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين أيضاً.

وعلى مر السنين، وقف المجتمع الدولي وهذا المجلس مع البوسنة والهرسك واستثمرا الكثير في تهيئة الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نؤيد تماماً استمرار وجود عملية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي مع قيامها بدور عسكري تنفيذي لدعم جهود البوسنة والهرسك من أجل الحفاظ على بيئة سالمة وآمنة. ونرحب بتجديد ولاية تلك القوة من قبل المجلس اليوم.

إن كلمات مجلس الأمن وتصرفاته تحظى بمتابعة وثيقة في بلدان المنطقة. وفي هذا المنعطف الهام بالنسبة لمستقبل البوسنة والهرسك، ينبغي للمجلس أن يكون متحداً في إدانة كل الأعمال التي تهدد اتفاقات السلام. وينبغي له أن يدعم مكتب الممثل السامي، وأن يقف بحزم وراء البوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة وموحدة ودعما لاندماجها الأوروبي – الأطلسي.

السيد سواريز مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على العرض الذي قدمه.

بعد عشرين عاماً من توقيع اتفاقات دايتون للسلام، واصلت البوسنة والهرسك جهودها لتعزيز السلام والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالرغم من بعض التحديات التي ما زال يتعين التغلب عليها لتحقيق المصالحة الكاملة والفعالة بين جميع القوى الدينامية في مجتمعها.

وفنزويلا تؤكد مجدداً دعمها الكامل لاحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وترى أن على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم البلد في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام لعام ١٩٩٥ كوسيلة للإسهام في التسوية السلمية للمنازعات بين الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أن الأمر متروك لشعب البوسنة والهرسك لقيادة الجهود المتعلقة بمصير بلاده، وهي العملية التي يجب أن تعمل فيها المجموعات العرقية بحزم من خلال الحوار من أجل السلام وحقوق الإنسان والتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإننا نحث على أن يتسم عمل الممثل السامي في دعم تلك الجهود بالإنصاف والشفافية والإيجابية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تهدف تلك الجهود إلى إيجاد قواسم مشتركة، وأن تتصف بالحياد والتوازن والحكمة لكي تعكس آراء جميع أصحاب الشأن ووجهات نظرهم .

وعملية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي قد أدت عملها في إطار الولاية الممنوحة لها، بالتعاون مع السلطات، من أجل ضمان بيئة آمنة لجميع الطوائف العرقية. ولذلك، نرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) بالإجماع، والذي يقضي بتجديد ولاية تلك العملية لمدة ١٢ شهراً.

في سياق آخر، فإننا نشعر بالقلق إزاء أحداث العنف التي وقعت خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والتي ندينها، وخاصة العمل الإرهابي الذي ارتكب ضد مركز للشرطة في بلدة زفورنيك في جمهورية صربسكا، وكذلك الاعتداءات ضد المواطنين التي يفترض ارتكابها

لأسباب عرقية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها السلطات العليا للحيلولة دون تكرار وقوع تلك الأحداث المؤسفة، وندعو إلى الحوار والمصالحة لصالح السلام والاستقرار. وعلاوة على ذلك، نرحب باعتماد معاهدة الحدود بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود في فيينا في آب/أغسطس، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن الحوار والتفاوض بين الطرفين هو السبيل الوحيد لتسوية التراعات سلمياً. ونأمل أن تتوج عملية التصديق على الاتفاقية الموقعة بين البلدين بنجاح.

إننا نكرر تضامننا مع البوسنة والهرسك وندعمها في التزامها الراسخ بالسلام والاستقرار في البلاد لما فيه صالح مواطنيها. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة خلال التراع المسلح في الأراضي التي تخص يوغوسلافيا السابقة، فإننا نؤيد العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية المكلفة بمحاكمة المسؤولين عن تلك الفظائع.

أخيراً، ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها وتجديد الإرادة السياسية والشجاعة لبناء الثقة والعمل المشترك في إطار القانون الدولي، وهي الجوانب الضرورية لإيجاد حل عادل ودائم يحقق أفضل مصالح الأطراف المعنية والمنطقة برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أرحب بعودة السيد فالنتين إنزكو إلى المجلس وأشكره على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره (S/2015/841، المرفق). وأشاطر الآخرين إعادة تأكيد التزامنا الكامل ودعمنا المتواصل للدور الذي يضطلع به الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وترحب المملكة المتحدة باعتماد قرار اليوم بالإجماع ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، الذي جدد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا. وتكتسي أنشطة الردع والأمن التي تقدمها أهمية بالغة خلال هذه الفترة من الإصلاح في البوسنة والهرسك. ولا تزال الحالة السياسية والأمنية في الميدان مثيرة للقلق، إذ لم يتحقق الاستقرار بعد، في حين أن الخطاب الانقسامي العرقي لا يزال مستمرا للأسف. ولذلك السبب، فإننا نرحب بالإجماع الذي تحقق في المجلس على تجديد ولاية القوة. وقد بعثنا برسالة واضحة اليوم بأن مجلس الأمن برمته ملتزم بوحدة وسيادة أراضي البوسنة والهرسك، وبتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، فضلا عن تنفيذ خطة الاتحاد الأوروبي للإصلاح.

ولكي نكون واضحين، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بنيل البوسنة والهرسك عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في المستقبل. ونحن ملتزمون تماما بمساعدتها على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق هدفها المتمثل في الاندماج في المؤسسات الأوروبية والأطلسية. ويسرني في ذلك الصدد، أن الاتحاد الأوروبي قد تمكن من إنفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في وقت سابق من هذا العام. ونرحب بالتزام الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك على خطة ترمي إلى إجراء إصلاحات رئيسية من شأنها أن تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي وتحسين أداء الدولة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز بشأن مسألة ممتلكات الدفاع، وهو أمر ضروري لبدء نفاذ خطة العمل المتعلقة بعضوية البوسنة والهرسك، فضلا عن كونه شرطا مسبقا لنيل عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. ونأمل أن يستمر إحراز التقدم في غضون الأشهر المقبلة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة تهدد استقرار البوسنة والهرسك وأمنها. ففي الشهر الماضي، أدان المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية بشدة التهديد بإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن السلطة القضائية على مستوى الدولة وسلطات الممثل السامي. فالتهديدات بإجراء استفتاء كهذا، انقسامية ومناهضة للدستور، علاوة على تعارضها مع اتفاق دايتون. وهناك ضرورة لتحسين نظام العدالة على جميع

المستويات. ونرحب بالخطوات التي اتخذها مؤخرا المفوضية الأوروبية لإعادة تنشيط الحوار المنظم بشأن العدالة. وذلك هو الطريق الصحيح للتصدي للشواغل المشروعة، وليس من خلال التهديدات المثيرة للانقسام. ونحن ملتزمون التزاما كاملا باستمرار عمل مكتب الممثل السامي إلى حين الوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاقه. وتؤيد المملكة المتحدة الممثل السامي تأييدا كاملا بصفته السلطة النهائية فيما يتعلق بتفسير التنفيذ المدني لاتفاق السلام. ونؤيد أيضا استخدام سلطته إذا اقتضت الحالة ذلك.

وأود أن أختتم كلمتي بملاحظات أخيرة. فقبل عشرين عاما، وبعد مضي أربعة أشهر على الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، نجح اتفاق دايتون في تحقيق السلام وفتح آفاق لبناء مستقبل يسوده الرخاء والاستقرار. وإذ ننظر إلى الوراء ونذكر الشوط الذي قطعه البلد، فلنتطلع إلى المستقبل أيضا لنرى مدى الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم حتى يتسنى لجميع المواطنين في البوسنة والهرسك التمتع بالرخاء والاستقرار الدائمين اللذين يستحقونهما. ولن يتحقق ذلك إلا حين يتجاوز جميع القادة السياسيين الإجراءات القصيرة النظر التي لا تخدم سوى المصلحة الذاتية. واليوم، ينبغي أن ينتبه هؤلاء القادة، مثلما فعلتُ، إلى مدى الشعور بالقلق في هذه الجلسة لمجلس الأمن إزاء أي خطاب أو إجراءات من شأنها أن تقوض اتفاق دايتون. وما تزال تنتظرنا أعمال هامة وتتطلب القيادة القوية والشجاعة. ويسرني اليوم أن المملكة المتحدة والمجلس قد التزما معا بدعم سلطات البوسنة والهرسك لتمكينها من تحويل ذلك إلى حقيقة ملموسة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك

السيد فوكاسينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأتمنى لكم ولوفد بلدكم كل النجاح. ونرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ونحيط علما بتقريره الثامن والأربعين (S/2015/841، المرفق)، الذي يغطي الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

ترحب البوسنة والهرسك باعتماد قرار اليوم بالإجماع ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، الذي جدد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا لمدة ١٢ شهرا. وتتمثل ولاية بعثة القوة – عملية ألثيا البالغ قوامها حاليا ٦٠٠ فرد في الميدان، في تنفيذ الجوانب العسكرية من الاتفاق الإطاري العام للسلام، الوارد في مرفقيه ١ ألف و ٢. ويتسم الوضع في البوسنة والهرسك الآن بالهدوء والسلام منذ فترة طويلة، الأمر الذي كان له أثر إيجابي على الاستقرار الإقليمي. وخلال السنوات القليلة الماضية أعيد تشكيل القوة – عملية ألثيا وتحوّل تركيزها من أنشطة الردع وضمان توفير بيئة تسودها السلامة والأمن إلى بناء القدرات والتدريب على النحو المبيّن في استنتاجات المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية الصادرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أن أذكر أيضا أننا تعاونا بشكل جيد ومثمر مع قوة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا في بناء قدرات القوات المسلحة في البوسنة والهرسك وتدريبها .

وأثبتنا أن البوسنة والهرسك قد مضت شوطا طويلا في هذا المجال. فقد انتقلت من مجرد مستهلك لخدمات الأمن إلى بلد مساهم بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما يعني مساهمتها في توفير الأمن للسلم والأمن الدوليين. واليوم، يشارك الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة من البوسنة والهرسك في العديد من عمليات السلام الدولية، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وأفغانستان وليبريا وجنوب السودان وقبرص.

ويصادف القرار المتخذ اليوم الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي أرسى الأسس الدستورية والنظام السياسي للبوسنة والهرسك. وقد سلّم الاتفاق بأن البوسنة والهرسك دولة متعددة الجنسيات وذات تركيب معقد، فضلا عن التنويه بخلفيتها التاريخية الفريدة وتعدد ثقافاتها. وأدى ذلك الاتفاق دورا هاما في تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع في المنطقة بأسرها وفي البوسنة والهرسك أيضا.

وأود أن أشدد على بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أولا، شهدنا منذ الانتخابات الأخيرة توفر أجواء إيجابية أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في البلد، فضلا عن زيادة التقدم المحرز نحو تحقيق قبول عضويته في الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الصدد، فقد دخل اتفاقنا بشأن تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه، في حين اعتمدت خطة الاتحاد الأوروبي للإصلاح في تموز/يوليه. وتنص الخطة على إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك في مجالات السياسة المالية وسيادة القانون والحكم الرشيد، وهي تمثّل إحدى أهم الخطوات المتخذة في طريق المضي قدما خلال السنوات القليلة الماضية. وبعد اعتماد الخطة بوقت قصير، اعتمدت رئاسة البوسنة والهرسك خطة رئيسية بشأن إندماجنا في الاتحاد الأوروبي. والسلطات في البوسنة والهرسك ملتزمة تماما بمواصلة الزخم الإيجابي في هذا الصدد. وتتمثل الخطوة التالية في تقديم طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في بداية عام ٢٠١٦ بغرض الحصول على مركز البلد المرشح بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

ثانيا، يجدر بالذكر أن البوسنة والهرسك ما زالت تتولى رئاسة لجنة وزراء المجلس الأوروبي منذ ١٩ أيار/مايو، وهي منظمة معنية بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع أنحاء القارة. وقد ركزنا خلال رئاستنا بشكل خاص على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق الفئات الضعيفة. ووقّعنا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، على البروتوكول الإضافي لاتفاقية المجلس الأوروبي بشأن منع الإرهاب. ويمثّل البروتوكول خطوة هامة إلى الأمام في مجال مكافحة الإرهاب ويتسق مع أحكام القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ثالثا، ما تزال البوسنة والهرسك تواصل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فلا يعني إغلاق المحكمة نهاية كفاح بلدي ضد الإفلات من العقاب.

إن مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي شرط أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة. وفي هذا الصدد، يحمل تنفيذ استراتيجية وطنية لمعالجة جرائم الحرب، بصرف النظر عن الأصل الوطني أو الديني للجناة والضحايا، أهميةً قصوى لدولة معقدة متعددة الجنسيات.

رابعاً، لا تزال البوسنة والهرسك ملتزمة تماماً بمواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة. وأدرج تركيز خاص على التعاون الإقليمي في مشاريع البنية التحتية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، لا يزال الاتجاه الإيجابي مستمراً وقد عُقد عدد من الاجتماعات الهامة على جميع المستويات مع ممثلين من بلدان غرب البلقان. وجرت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر آخر زيارة رسمية قام بها وفد صربيا بقيادة رئيس الوزراء إلى سراييفو، والتي عقد فيها اجتماع مشترك بين حكومة صربيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك.

خامساً، إن حالة البلد الاقتصادية والمالية، نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية، ما زالت صعبة. ومع ذلك، فإن المؤشرات الاقتصادية قد أظهرت بعض التحسن. في الأشهر الثمانية الأولى، زادت الصادرات بنسبة ٤,٩ في المائة؛ وبحلول تموز/

يوليه، زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٢,٣ في المائة بالمقارنة مع نفس الشهر من عام ٢٠١٤. وتراجع معدل البطالة لشهر تموز/يوليه بنسبة ١ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٤.

وأخيراً، أود أن أعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة العمل على نحو أفضل وتأمين مستقبل من الرخاء لمواطنيها. وفي نفس الوقت، نود الإعراب عن الامتنان لشركائنا الدوليين لدعمهم البلد على هذا المسار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فالي دي ألميدا.

السيد فالي دي ألميدا (تكلم بالإنكليزية): أودّ، في مداخلتي الأولى أمام المجلس، أن أحيي جميع الدول الأعضاء فيه وأن أعرب عن مدى تطلّعي إلى التعاون المثمر في المستقبل.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وألبانيا، إضافة إلى أوكرانيا وجورجيا.

ونشكر مجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، الذي جدد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا في البوسنة لسنة واحدة. وأشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو في المجلس، وأود أن أعرب عن دعمنا الكامل والمستمر له ولدوره، على النحو المبين في قرارات المجلس السابقة. كما أود أن أرحب بالممثل الدائم الجديد للبوسنة والهرسك، السفير ميلوش فوكاشينوفيتش. وأتمنى للسفير فترة عمل ناجحة في نيويورك، وأشكره على بيانه.

إن الاتحاد الأوروبي، إذ يؤكد على أهمية تقدم البوسنة والهرسك نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي، يواصل العمل عن كثب مع البوسنة والهرسك للمضي قدماً في تحقيق استقرارها وازدهارها وتكاملها الأوروبي. ويتميّز هذا العام بواحدة من احتفالات الذكرى السنوية التاريخية، وهو وقت يذكرنا بماضي البلد المؤلم. كما كان عاماً هاماً من حيث التقدم المحرز. وقد عمل الاتحاد الأوروبي وسلطات البوسنة والهرسك معاً للمضي قدماً بالبلد نحو الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. وفي نفس الوقت، يتعين بذل المزيد من الجهود للتأكد من أن البوسنة والهرسك المتحدة والمستقرة والمتعددة الأعراق يمكنها أن تمضي قدماً نحو الازدهار والاتحاد الأوروبي. إن تعزيز علاقات حسن الجوار مع جميع جيران البوسنة والهرسك وغيرها من بلدان المنطقة أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

وهذا العام، تم تعزيز منظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك تعزيزاً إضافياً. ودخل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والبوسنة والهرسك حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه. ويمثل ذلك خطوة مهمة إلى الأمام. وقد تمت تقوية العلاقات التعاقدية مع الاتحاد الأوروبي، مما حقق التقارب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي من النواحي الاقتصادية والمؤسسية والسياسية. ويفتح الاتفاق خطة ملزمة للإصلاحات العميقة التي، وكما تبين التجربة، ستحسّن نوعية حياة السكان وتنتقل بالبلد نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ينبغي أن تزيد ثقة المستثمرين، المحليين والدوليين، ويمكن أن تُحسّن المؤسسات التجارية في البوسنة والهرسك من الوصول إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي التي تحوي حوالي ٥٠٠ مليون مستهلك، وبهذا توفّر الخدمات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وتنافس على العقود العامة.

اعتمدت القيادة السياسية المجموعة الأكثر شمولاً من الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية والقضائية في البوسنة والهرسك – أي ما يسمى خطة الإصلاح – على صعيدي الدولة والكيانين في تموز/يوليه. تجسّد خطة الإصلاح الرغبة الجماعية لجميع المواطنين من البوسنة والهرسك في التغيير

الحقيقي وازدهار أكبر وتعزيز سيادة القانون وزيادة الفرص المتاحة. وسيستمر الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية في دعم تنفيذ خطة الإصلاح، بما في ذلك من خلال تقديم بليون يورو على مدى ثلاث سنوات، وتخصيص ٥٠٠ مليون يورو أخرى للاستثمار. وينبغي أن يشجع ذلك المزيد من الاستثمارات الخاصة ويعزز الاقتصاد الكلي، فيوجد المزيد من الوظائف والفرص المتاحة للجميع.

إن إحراز تقدم ملموس في تنفيذ برنامج الإصلاح، بما في ذلك اتفاق النمو وفرص العمل، سوف يكون ضرورياً لينظر الاتحاد الأوروبي في طلب العضوية المقدّم إليه من البوسنة والهرسك. وعند طلب رأي المفوضية بشأن طلب العضوية، سيطلب المجلس إلى المفوضية أن تولي اهتماماً خاصاً بتنفيذ الحكم الصادر في قضية سايديتش وفينتشي. وعلاوة على ذلك، فإن كفالة التنسيق الفعال في جميع المسائل ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي هي إحدى المهام الرئيسية التي تواجه البلد. وينبغي لهذا التنسيق أن ييسر عملية اتخاذ القرارات اللازمة للاندماج في الاتحاد الأوروبي وأن يكون بمثابة وسيلة فعالة لضمان مواءمة التشريعات الوطنية مع تشريعات الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يحث البوسنة والهرسك على أن يفي على نحو كامل بتعهداته والتزاماته بموجب اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، بما في ذلك تلك المتعلقة بتكييف الاتفاق.

أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً في العقدين الماضيين سواء على الصعيد الداخلي وفي علاقاتها مع البلدان المجاورة. وهذا العام، أحرز تقدم ملموس على طريق تقدم البلد نحو الاتحاد الأوروبي بعد فترة طويلة من الجمود. ولكن لا يجب أن يتعرض هذا التقدم للخطر من جراء المبادرات المتخذة لأغراض سياسية قصيرة الأجل والرؤى السياسية المضللة والضارة. وندعو القادة والشعب في البوسنة والهرسك إلى الامتناع عن الخطاب الانقسامي والتوحّد معاً والمضي قدماً.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الأعمال التحضيرية لإجراء استفتاء على صعيد الكيان بخصوص الجهاز القضائي على مستوى الدولة في جمهورية صربسكا. إن إجراء استفتاء بشأن السلطة القضائية في جمهورية صربسكا سيشكك في التلاحم والسيادة ووحدة البوسنة والهرسك، التي يلتزم بها جميع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية الممثلين في برلمانات البوسنة والهرسك، بما في ذلك رئيس جمهورية صربسكا. كما أن إجراء استفتاء يحتمل أن يضعف الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من التقدم في الاندماج في الاتحاد الأوروبي الذي يلتزم به جميع القادة السياسيين. كما يحرف الانتباه عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الشعب في جميع أنحاء البوسنة والهرسك على أساس يومي. ولا تزال التصريحات المثيرة للشقاق والانفصالية مدعاة للقلق الشديد، وهي مخلة بالاستقرار وتصرف الانتباه عن الإصلاحات التي ينبغي للبوسنة والهرسك أن تمرّ بها. ويلزمُ السياسيينَ تركيزُ جهودهم على تنفيذ خطة الإصلاح، التي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد وإيجاد فرص عمل جديدة، ولا سيما للشباب، وتحسين سيادة القانون والتصدي للفساد.

وينبغي مواصلة التصدي لأوجه القصور في النظام القضائي للبوسنة والهرسك وتحسينها من خلال الحوار البناء. ويعمل الاتحاد الأوروبي مع جميع السلطات ذات الصلة في البوسنة والهرسك في إطار الحوار المنظم بشأن العدالة، وهي على استعداد دائم لتكثيف جهودها الرامية إلى تحسين أداء وسير عمل النظام القانوني.

وندعو، بشكل أعمّ، سلطات البوسنة والهرسك إلى مواصلة تعاونها التام مع جميع الكيانات المشاركة في تنفيذ اتفاقات دايتون – باريس للسلام، بما في ذلك المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إن مشاركة الاتحاد الأوروبي العميقة في البوسنة والهرسك متأصلة بقوة ومتعددة الأبعاد. وستواصل الممثلة السامية

للاتحاد الأوروبي موغيريني، نائبة رئيس المفوضية الأوروبية، مع مفوّض شؤون سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات توسيع الاتحاد هان، وبالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الوفاء بالتزام الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. كما سنواصل العمل عن كثب مع الممثل السامي ومكتبه والشركاء الدوليين في مساعينا.

وسيظل الوجود السياسي المعزز للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ممثَّلاً بشخص رئيس الوفد/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، زميلي السفير لارس – غونر ويغيمارك، ومكتبه بهدف دعم البوسنة والهرسك في جميع المسائل ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عن طريق تقديم التوجيه السياسي بشأن المسائل العسكرية ذات البعد السياسي المحلي لقائد قوة الاتحاد الأوروبي.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً مساعدة البوسنة والهرسك على إحراز التقدم في مجال الأمن ونحو تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة ومستقرة، ولكن لم يتم بعد ترسيخ الاستقرار بصورة كاملة. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا، التي تحتفظ بالقدرة على الإسهام في قدرة سلطات البوسنة والهرسك على الردع إذا كانت الحالة تقتضي ذلك، مع التركيز على بناء القدرات والتدريب. وفي هذا السياق، وكجزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي العامة للبوسنة والهرسك، يؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده في هذه المرحلة للحفاظ على دور عسكري تنفيذي لدعم سلطات البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار، في إطار ولاية جديدة من الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، وافق الاتحاد الأوروبي على إبقاء عملية ألثيا قيد الاستعراض المنتظم، بغرض تقييم التقدم المحرز في تهيئة الظروف المواتية لاضطلاعها بولايتها. وفي هذا السياق، يمكن النظر في تعزيز جهود عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في مجال بناء القدرات والتدريب.

وفي سياق الاستراتيجية العامة للاتحاد الأوروبي بخصوص البوسنة والهرسك، نتطلع إلى مواصلة المناقشة مع المجتمع الدولي بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي، في المنتدى الملائم، وندعو السلطات في البوسنة والهرسك للوفاء دون مزيد من التأخير بالأهداف والشروط المعلقة المحددة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي الختام، بعد ٢٠ عاماً على اتفاقات دايتون – باريس للسلام، يكرر الاتحاد الأوروبي التزامه القاطع باستقرار البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية كبلد موحّد وذي سيادة. ونرحب باعتماد خطة إصلاح طموحة في تموز/يوليه، على النحو المتوخى في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ولا ينبغي الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي فحسب بل وتكثيفه من جانب جميع الزعماء السياسيين من أجل مستقبل مزدهر وأوروبي للبوسنة والهرسك ومواطنيها. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي، وهو جار مباشر للبوسنة والهرسك، يتيح فرصاً عظيمة للبلد ومواطنيه. ويقف الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة بشكل أكبر في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو، وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير كرواتيا لإحاطته الإعلامية وتقريره الشامل (S/2015/841، المرفق)، وكذلك على ما قام به من عمل شاق وتفانيه في أداء مهام ولايته الهامة.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

وخلال أيام قليلة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ستحلّ الذكرى السنوية العشرون لاتفاق دايتون للسلام. وما من شك في أن الاتفاق كان إنجازاً دبلوماسياً رئيسياً أوقف إراقة الدماء وجلب السلام الذي تمس الحاجة إليه إلى البوسنة والهرسك. كما أنشأ أيضاً نظاماً سياسياً خاصاً ومعقداً قائماً على التمثيل العرقي، يقوم على المساواة الحقيقية بين الشعوب الثلاثة التي يتكوّن منها. وبالنسبة لكرواتيا، فهو لا يزال العنصر الرئيسي لاستقرار البوسنة والهرسك وأدائها لوظائفها. إن السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها ومقدرتها على تأدية وظائفها، بوصفها بلداً متحداً ذا سيادة، هي شروط مسبقة أساسية للاستقرار والازدهار في جنوب شرق أوروبا.

ولذلك فمن المؤسف والمزعج للغاية أن تشوب الذكرى السنوية العشرين لاتفاق دايتون تصريحات انفصالية ومؤججة للمشاعر ليست غير مقبولة من الناحية السياسية فحسب، ولكنها مؤذية أيضاً للإصلاحات التي على البوسنة والهرسك أن تجريها. وإننا نعارض وندين بشدة البيانات الانفصالية والأعمال المسببة للشقاق التي صدرت في الآونة الأخيرة عن جمهورية صربسكا. وندين القرار الذي اتخذه أعضاء المجلس الوطني لجمهورية صربسكا بالدعوة إلى استفتاء على قرارات الممثل السامي المتعلقة بالمحكمة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. سيكون لإجراء هذا الاستفتاء أثر سلبي على سيادة دولة البوسنة والهرسك وسلامتها، في انتهاك واضح لاتفاق دايتون للسلام. وعلاوة على ذلك، ربما يحجب هذا خطة الإصلاح والقضايا الاجتماعية والاقتصادية المحورية التي تنتظر الحل. ويمكن لعدم اليقين القانوني الذي سينشأ بعد الاستفتاء أن تكون له آثار سلبية متعددة، بما في ذلك على الأمن.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن عملية التكامل الأوروبي المطردة والطموحة هي الطريقة الأكثر كفاءة والبنّاءة للوصول إلى توطيد البوسنة والهرسك من الداخل وإرساء أسس قوية لمستقبلها المزدهر. وتؤيد كرواتيا بقوة النهج الجديد للاتحاد الأوروبي بخصوص البوسنة والهرسك. ونؤيد تأييداً تاماً الالتزام المستمر للهيئة الرئاسية للبوسنة والهرسك بمبادرة الاتحاد الأوروبي الجديدة لذلك البلد، ونأمل أن تواصل دعم تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تمس الحاجة إليها والتي تتطلّب التوافق في الآراء من جميع الأحزاب السياسية في البلد.

إن بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١ حزيران/يونيه كان الخطوة الملموسة الأولى في عملية التكامل الأوروبي للبلد والعلاقة التعاقدية الأولى بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. وهو يمهد الطريق أمام الطرفين للعمل معاً بصورة أوثق. إن الاتفاق هو الإطار المؤسسي الملموس الأول لتنفيذ جميع الإصلاحات الضرورية. وتحتاج البوسنة والهرسك إلى أن تفي على نحو كامل بتعهداتها والتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتكيف بعد انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣.

إن اعتماد خطة الإصلاح في تموز/يوليه، التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون والتصدي للفساد، هو بالتأكيد علامة إيجابية. ويمثل ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي دعم جميع الذين يضطلعون بها وتشجيعهم.

وفيما يتعلق بتقدّم البوسنة والهرسك نحو العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإننا نعتقد أن تكثيف عملية التكامل مع منظمة حلف شمال الأطلسي لها أيضاً أهميتها في استقرار البلد وأمنه. وندعو القادة السياسيين للبوسنة والهرسك إلى تكثيف جهودهم فيما يتصل بتنفيذ اتفاق الأطراف الستة السياسي بشأن مسألة تسجيل الممتلكات العسكرية الثابتة والعمل على نحو بناء لتنفيذ الاتفاق من أجل البدء في أول دورة لخطة العمل المتعلقة بعضوية البوسنة والهرسك.

إن أمن واستقرار البوسنة والهرسك حيويان لأمن القارة الأوروبية بأكملها. ولذلك، لم تبرح كرواتيا تدعم الولاية التنفيذية لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا. فما زال وجودها في البوسنة والهرسك يدعم السلطات في الحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار، عند الاقتضاء، في حالات التهديدات الأمنية.

ولها أيضا دور هام في بناء القدرات والتدريب.

وتعتبر كرواتيا أن الولاية التنفيذية ينبغي ألاّ تُرى في أي حال من الأحوال كعقبة أمام عملية التكامل الأوروبي – الأطلسي للبلد. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تُرى كجزء من نهج شامل للاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك، وكعنصر هام من التزامه بالمستقبل الأوروبي للبلد.

وتدعو كرواتيا، وسوف تواصل الدعوة، إلى التركيز تركيزا كبيرا ودائما على البوسنة والهرسك على الصعيدين الأوروبي والدولي. فذلك البلد الهام، بكل تاريخه الغني والمضطرب في كثير من الأحيان، وإمكاناته غير المستغلّة، يستحق اهتمامنا الكامل والمتواصل. ونعتقد أن مستقبل البوسنة والهرسك هو من ضمن مستقبل مجتمع الدول والأمم في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن مستعدون لتقديم دعمنا الكامل كجار، وصديق، وشريك.

لقد قالت رئيسة جمهورية كرواتيا، السيدة كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، في سراييفو مؤخرا:

”إن البوسنة والهرسك ثروة لأوروبا، وهي تحتاج إلى الاعتراف بها والتأكيد عليها. البوسنة والهرسك ليست مشكلة لأوروبا، وإنما فرصة لتأكيد فكرة التعاون الأوروبي والوحدة في التنوع – إنها مشروع تاريخي للسلام.“

ويحدونا أمل صادق في أن تصبح الذكرى العشرون لاتفاق دايتون، بعد ٢٠ عاما على نهاية الحرب التي سببت ارتكاب أعمال وحشية لا توصف – مثل الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، وذكراها السنوية العشرين التي أحييناها قبل بضعة أشهر – فرصة ليس لتقييم السنوات العشرين الماضية فحسب، بل أكثر من ذلك، للتطلع نحو المستقبل، المستقبل الآمن والمستقر والمزدهر التي تستحقه البوسنة والهرسك بكل السبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالسيد فالينتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، فضلا عن الترحيب باتخاذ القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥) اليوم.

إن البوسنة والهرسك ليست جارة فحسب، بل أيضا واحدة من الشركاء الرئيسيين لبلدي في المنطقة. ففي الوقت الذي تواجه أوروبا العديد من التحديات، لعلّ الحوار والتفاهم والتعاون في منطقة غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا أمور باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الطبيعي إذاً أن يكون تعزيز العلاقات الشاملة مع البوسنة والهرسك أولوية من أولويات صربيا. فإمكانات التعاون بين بلدينا هائلة، حيث ما زلنا ملتزمين التزاما مخلصا بإحراز أهدافنا المشتركة، والتطلع بأبصارنا نحو تحقيق رؤية إيجابية للمستقبل.

وصربيا هي ضامن لاتفاق دايتون للسلام، الذي نحتفل حاليا بالذكرى السنوية العشرين لإبرامه. فقبل عشرين عاما، كان الاتفاق مفيدا في إنهاء الصراع المأساوي في البوسنة والهرسك، وأرسى الأساس لمستقبل سلمي ومستقر، وبنفس القدر من الأهمية لتحقيق المصالحة. وقد أعقبه الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية والتقدم في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن تعزيز التعاون الودي في المنطقة. وبما أن بلدي جار طيب، فهو كان وسيظل منفتحا على إقامة علاقات وثيقة وأنشطة مشتركة مع البوسنة والهرسك، فتجعلنا أقرب أكثر من أي وقت مضى إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وما فتئت صربيا تحترم احتراما كاملا ودائما مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وهي معيار دولي ذو أهمية قصوى. وفي هذا السياق، لا يزال بلدي نصيرا قويا وثابتا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، وفقا لما ينص عليه اتفاق دايتون للسلام. فلا بديل عنه لتحقيق الاستقرار والتنمية في ذلك البلد، الذي يضم أيضا ١,٥ مليون من الصرب، ولتحقيق التكامل الإقليمي والأوروبي.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أثبتت البوسنة والهرسك أن الحوار والاتفاق بين كياناتها هما أفضل سبيل لمعالجة المسائل التي تعتبر هامة لمستقبلها. والحوار النشط مطلوب اليوم، أيضا، مثلما المطلوب تكثيف الاتصالات إذا أريدَ التغلب على الخلافات. ونؤمن إيمانا راسخا بأن جميع الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك يدركون أيضا الحاجة إلى ذلك. كما نعتقد أن جميع القرارات الحاسمة الأهمية لمستقبل البلد ينبغي التوصل إليها نتيجة الحوار والاتفاق بين كياناتها والشعوب الثلاثة المكونة لها، لأنها تعبّر عن مصالح وفوائد الجميع.

وفي هذا السياق، ينبغي الاشارة إلى أن إجراء الاستفتاء في جمهورية صربسكا بشأن النظام القضائي للبوسنة والهرسك هو مسألة داخلية تُحلّ عن طريق الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة، ضمن النظام القضائي القائم في ذلك البلد. وقبل كل شيء، إن إيجاد ثقة أكبر بين الصرب والبوسنيين والكروات في البوسنة والهرسك هام للغاية بالنسبة إلى الأنشطة والإصلاحات المشتركة التي تؤدي بالبلد إلى الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

وكجار وشريك هام، تشغل البوسنة والهرسك مكانا هاما في أنشطة حكومة صربيا الحالية. فلقد كانت، على ما أذكر، البلد الأول الذي زاره رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش بعد انتخابه، والحوار السياسي بين صربيا والبوسنة والهرسك، الذي استثمر فيه بلدي جهودا كبيرة، بلغ الذروة هذا العام. وفي الأسبوع الماضي، انعقد اجتماع مشترك لحكومتَي البلدين في سراييفو – الأمر الذي يدل على الأهمية التي تُعلّق على تنمية العلاقات المتبادلة. كما ركّز الاجتماع على تعزيز حسن الجوار، والمصالحة، والبحث عن السبل والوسائل لتوطيد التعاون، وتلبية تطلعات شعبَي البلدين نحو العيش حياة أفضل.

وفي تموز/يوليه الماضي، تم إحياء ذكرى ضحايا سريبرينيتسا بعد ٢٠ عاما على ارتكاب الجريمة. وتوجه رئيس الوزراء الصربي فوتشيتش أيضا إلى هناك لتقديم العزاء. والمؤسف أنه هوجم بقساوة في مركز بوتوكاري التذكاري. ومع ذلك، وإدراكا منه أن أعمال العنف الطائش ينبغي ألاّ تُعتبر كنقاط مرجعية في العلاقات بين الدولتين، واسترشادا بروح سياسة الصداقة والتعاون المعلنة في صربيا، فقد دعا رئيس الوزراء أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك إلى زيارة صربيا بعد مجرد ١٠ أيام على تلك الحادثة. واستُخدمت المناسبة لتأكيد عزم بلدي من جديد على العمل بجد ودون رادع، كما في السابق، لتعزيز العلاقات الطيبة والتعاون مع البوسنة والهرسك، وإجراء حوار بشأن جميع المسائل، بما فيها تلك التي توجد خلافات بشأنها. وبالإضافة إلى بعث رسالة قوية مفادها أن قادة صربيا والبوسنة والهرسك هم أناس مسؤولون ينظرون بتفاؤل إلى المستقبل، ويسعون إلى رفاه أطفالهم، استُخدمت هذه الزيارة للتوقيع على ثلاثة اتفاقات عملية في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبيئة، والتراث الثقافي، وللتوقيع على بروتوكول بشأن التعاون في البحث عن الأشخاص المفقودين.

وفي أيار/مايو الماضي أيضا، شارك رئيس الوزراء فوتشيتش في منتدى سراييفو للأعمال التجارية، إلى جانب قادة سياسيين واقتصاديين من جميع أنحاء العالم. وسوف يشارك أيضا في المؤتمر الدولي للاستثمار والتنمية، المقرر أن

يبدأ في سريبرينيتسا غدا. وانطلاقا من روح الالتزام الجماعي الحقيقي بالمستقبل، لا سيما تحقيق المصالحة الدائمة وتوفير حياة أفضل للجميع – وللشباب على وجه الخصوص، وهو ما يرمز إليه هذا المؤتمر – فإن صربيا على استعداد لمساعدة الحكم الذاتي المحلي في سريبرينيتسا عن طريق بناء مرفق عام ضروري في المدينة.

وقد يبدو الدعم الذي تحظى به قضية أو سياسة ما دعما زائفا وكاذبا ما لم يكن مصحوبا بالأدلة. لذلك، نعرض ههنا بعض الإحصاءات الأساسية.

في عام ٢٠١٤، بلغ مقدار تبادل التجارة الإجمالية بين صربيا والبوسنة والهرسك ١,٤ بليون يورو. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ ٨٢٢ مليون يورو. وفي هذا العام، زادت صادرات صربيا بنسبة ٩,٢ في المائة ووارداتها بنسبة ٩,٦ في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وثمة إمكانيات متعددة لزيادة هذه المبالغ، خاصة بالنسبة إلى الاستثمار في تطوير البنية التحتية، والطاقة، والسياحة، والمشاريع المشتركة، والصناعة الدفاعية. ومن شأن اتباع نهج مشترك للإعانة في مرحلة ما قبل الانضمام أن يساعد في هذا الصدد أيضا.

وترحب صربيا بقرار الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه الماضي القاضي بإلغاء تجميد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك. وترى صربيا التي تناصر بشدة التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك أن إمكانية تقديم هذا البلد ترشيحه للعضوية في الاتحاد الأوروبي هي إشارة إيجابية. ونحن على استعداد لتعزيز التعاون المتبادل في هذا الصدد، لا سيما من خلال عمل اللجنة المعنية بتنفيذ خطة العمل لمذكرة التفاهم بشأن التعاون في ميدان التكامل الأوروبي، التي ستعقد اجتماعها المقبل في صربيا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦. وكدلالة على الشعور بارتياح خاص، اسمحوا لي أن أشير إلى أنّ الرئاسة الصربية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانت سعيدة برؤية البوسنة والهرسك تترأس مجلس أوروبا. وكمنتدى هام جدا للتعاون على معالجة العديد من المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المنظمتين معا، كان ذلك أيضا دلالة على الاعتراف بمستوى الاستقرار والتعاون الذي تم تحقيقه في منطقتنا.

وختاماً، أود أن أكرر ما قاله بلدي مراراً وتكراراً: إننا ملتزمون بتعزيز أفضل العلاقات الممكنة وأوثقها مع البوسنة والهرسك. ونحن نثمّن استقرارها وازدهارها. بالنسبة لنا، لا بديل عن سياسة الحوار وحسن الجوار والتعاون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وكمرجع في المستقبل، أود بكل احترام أن أذكّر جميع الممثلين بأن ضوء الميكروفون عندما يبدأ بالوميض، فهذا يعني أن الوقت قد حان للتوقف عن الكلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.